دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي (MOHE)
جامعة المدينة العالمية
كلية اللغات-قسم اللغة العربية

الاشتغال والتنازع في ضوء القرآن الكريم وقراءاته

"دراسة تطبيقية دلالية"

بحث تكميلي مقدّم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية هيكل (ب)

اسم الباحث: محمد أنس ناجي/Mohamad Anas Naji

الرقم الجامعي : MAR121AT504

تحت إشراف: الدكتور عبد الله أحمد البسيوني

عميد كلية اللغات في جامعة المدينة العالمية

٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ

فهرس المحتويات:

١-الموضوع.....أ
٢-صفحة البسملة.....ب
٣-صفحة الإقرار.....ج
٤-APPROVAL PAGE ..... د
٥-إقرار.....ه
٦-DECLARATION ..... و
٧- إقرار بحقوق الطبع.....ز
٨-ملخص البحث.....١
٩-ABSTRACT ٣
١٠-الشكر والتقدير.....٤
١١-الإهداء.....٥
١٢-فهرس المحتويات.....٦
الفصل الأول:
١٣-المقدمة.....٨
١٤-مشكلة البحث.....١٠
١٥-أهداف البحث.....١٠
١٦-الدراسات السابقة.....١١
١٧-أهمية البحث.....١١
١٨-منهج البحث.....١١
١٩-هيكل البحث.....١٢
٢٠-تقسيمات البحث.....١٣
الفصل الثاني: (الدراسة النظرية)
٢١-المبحث الأول: الاشتغال في اللغة العربية.....١٨

٢٢-المبحث الثاني:التنازع في اللغة العربية.....٣٢
الفصل الثالث: (الدراسة التطبيقية والدلالية)
٢٣-المبحث الأول: الاشتغال في القرآن الكريم وقراءاته.....٥٤
٢٤-المبحث الثاني: التنازع في القرآن الكريم وقراءاته.....٧٥
الفصل الرابع: (الدراسة الإحصائية).....٨٦
الفصل الخامس: (الخاتمة والنتائج والتوصيات).....٩١
٢٥-المصادر والمراجع:.....٩٣

الفصل الأول:

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لقد اختار الله تعالى اللغة العربية من بين سائر اللغات وشرّفها لتكون لغة القرآن آخر الكتب السماوية المنزلة، وقد حباها الله تعالى من الاتساع والمرونة ما يؤهلها لتحمل هذا الشرف الكبير. ومعلوم أن فضل القرآن على العربية عظيم وذلك أنه حفظ وجودها وتماسكها عبر القرون، ومن هذا المنطلق كان الواجب علينا نحن المسلمين خدمة لغة القرآن الكريم ومحاولة تيسيرها للدارسين، حيث لا يمكن فهم القرآن إلا بفهم اللغة التي نزل بها، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[1].

وقد جاء بحثي محاولة لخدمة هذه اللغة الشريفة من خلال تناول بابين نحويين جرى الكلام فيهما كثيراً بين العلماء وهما:

الاشتغال والتنازع، وهما بحثان يعدّان من المباحث النحوية التي تساعدنا على معرفة مناهج النحاة، ولا يخفى على الدارس ما فيهما من الاضطراب والتعقيد، من خلال كثرة آراء العلماء وتفاوتها.

فقد ذهب بعض رواد تيسير النحو العربي إلى الاعتقاد بأن الاشتغال والتنازع من الأبحاث الثانوية قليلة الحاجة ومنهم من دعا إلى حذفهما، وفي الحقيقة لو أردنا معرفة متى بدأت هذه الدعوة وتتبعنا أثرها لوجدنا أنها جاءت منذ قرون، وأول من يُعرَف في دعوته إلى ذلك هو القاضي ابن مضاء القرطبي أحد فقهاء المالكية في الأندلس، وذلك في كتابه (الرد على النحاة) فنراه تحدث عن هذين البابين، ودعا إلى أن يُتَخَفَّف منهما بحذفهما، علمًا أن هذين الأسلوبين قد وردا في كلام العرب والقرآن الكريم في العديد من الآيات.

---

(١) سورة يوسف،الآية:٢.

ويعرض الباحث في هذا البحث دراسة وصفية لآراء النحاة القدماء وكيف تناولوا هذه القضية في مؤلفاتهم، من خلال استعراض الشواهد والأدلة التي أوردوها من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وذلك من أجل الوصول إلى تصور عميق لأبعاد مفهوم التنازع والاشتغال في الفكر النحوي العربي.

ثم ينتقل إلى الدراسة التطبيقية ويحاول من خلالها تطبيق البحثين على الشواهد القرآنية بمختلف قراءاتها المتواترة والشاذة، فالقرآن هو المصدر الأوّل في الاحتجاج النحوي أو توجيه الاحتمالات في المسائل اللُّغويّة بِعامّة، وفي بيان الأرجح من الآراء النحويّة بِخاصّة، لأنه نزل بأفصح صورة للغة العربية، وقد استشهد النحاة بالقراءات القرآنية حتى وإن كانت شاذة واعتبروا بعضها تفوق في الفصاحة بعض القراءات السبعية، لذلك نجدهم يرجحون قراءة شاذة على قراءة متواترة من حيث القوة والجودة، كما سنرى ذلك عند سيبويه وغيره من النحاة.

وبعد ذلك يبيّن الباحث الأوجه الدلالية المتعددة التي ترتبت على اختلاف تلك القراءات.

ثم يخلص إلى النتائج المرجوة من هذا البحث بعون الله تعالى.

إشكالية البحث:

ندرة الأبحاث وفقر الدراسات العلمية لبابي الاشتغال والتنازع ، كذلك تكلف النحاة وتشعبهم في صورهما ، واختلاف المذاهب النحوية في هاتين المسألتين بل اختلاف النحاة أنفسهم ما بين مؤيد ومعارض لوجود هاتين المسألتين وصعوبة حصر آراء العلماء حولهما، فضلا عن عدم وجود دراسات تربط البابين بالقرآن الكريم على اختلاف قراءاته في بحث متكامل- ولو تم ذلك لأغنى الدارس عن الخوض في هذا الموضوع - ذلك كله ما دفع الباحث لخوض هذا الموضوع ليجيب عن الأسئلة التالية:

أسئلة البحث:

حاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١-ما مدى ورود الاشتغال والتنازع في القرآن الكريم؟

٢-ما أوجه اختلاف الدلالة النحوية باختلاف القراءات القرآنية في باب الاشتغال؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١-حصر وإحصاء مواضع ورود الاشتغال والتنازع في القرآن الكريم باختلاف قراءاته.

٢-بيان الاختلافات الدلالية باختلاف أوجه القراءة القرآنية المتواتر منها والشاذ في باب الاشتغال.

الدراسات السابقة:

عندما نرجع إلى المؤلفات أو الأبحاث المختصة في الاشتغال والتنازع نجدها شحيحة
لا تتعدى بعض وريقات لم تعط هذين البابين حقهما من العناية والاهتمام ولم أجد -حسب اطلاعي وبحثي - مَن درس الموضوع بالكيفية التي سيتم دراستها في هذا البحث بعون الله.
ومن الأبحاث النادرة التي وجدتها على سبيل المثال:
أولًا: ظاهرة الاشتغال في العربية (بحث مقدم من الطالب جهاد يوسف العرجا لنيل درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية) وذلك في عام ١٩٩١م.
قسّم البحث إلى أقسام أربعة، قسم تناول الحديث عن صورة الاشتغال لدى النحاة، وآخر تناول صورة الظاهرة في عصور الاحتجاج، وقسم ثالث تحدث فيه عن صورة الظاهرة فيما تلا عصور الاحتجاج، وفي الأخير تحدث عن علاقة الاشتغال بالعامل وموقف النحاة منه.

ويذكر الباحث أن سبب بحثه كثرة الآراء وتفرقها بين العلماء فأراد اكتشاف الظاهرة بنفسه كما أنه درس هذه الظاهرة على مستويين:مستوى كتب النحاة، ومستوى الاستعمال الجاري.
وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

أن هناك قواعد جرى استعمالها في عصور الاحتجاج و لم ترد فيما تلاها، وأن هناك قواعد جرى استعمالها فيما تلا عصور الاحتجاج و لم ترد في عصور الاحتجاج، وهناك قواعد غابت عن الاستعمال الجاري، وقواعد جرى استعمالها ولكنها غابت عن كتب النحاة.

وقد تميز بحثي عن هذا البحث بالأمور التالية:

أن هذا البحث تناول قضية الاشتغال فقط و لم يتناول قضية التنازع، وقد درس الباحث الموضوع على مستوى كتب النحاة ومستوى الاستعمال الجاري و لم يتطرق إلى تطبيق دراسته على القرآن الكريم، وكذلك لم يدرس الباحث اختلاف دلالة الآية القرآنية عند اختلاف قراءاتها.

ثانيًا: بحث منشور بمجلة التراث العربي المحكمة والتي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، وجاء البحث بعنوان التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة للدكتور: شوقي المعري ، وذلك في العدد (٨٩) مارس ٢٠٠٣.

وقد لخص الباحث أهداف وأسباب بحثه بأن حجم البحث في المصادر والمراجع صغيرٌ، لكن الآراء النحوية المختلفة كثيرة، وإعراب الكلمات التي فيها تنازع يكاد ينحصر في أساليب قليلة وشواهد كثيرة لكنها تدور في عدد محدد من الآراء فيها خلاف، وكل من طرق هذا البحث، ولا سيّما المحدثون، قالوا: إن هذا البحث فيه من الاضطراب والتعقيد ما لا يوجد في غيره.

أما النتائج التي توصل إليها الباحث فتتلخص فيما يلي:

إن مصطلح التنازع أو الإعمال عُرف في فترة لاحقة من التأليف النحوي بعد أن كان في ثنايا كتب الأقدمين مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وغيرهما، وكان يقع في آخر درس المفعول به، ومن هنا لم يُذكر عند عدد من المؤلفين وهذا غريب!! لعدم اهتمامهم بذكره ،أم لأنه لاحق لبحث؟!.

كذلك لم يكن الخلاف كبيراً في مواقف النحاة من بحث التنازع، وليس البحث مضطرباً ومعقداً كما وصفه بعض المعاصرين، بل على العكس من ذلك. وهذا كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يعج بمسائل الخلاف الصغيرة والكبيرة وأرى أن ما فيه من اضطراب قَليل إذا ما قورن بغيره من الأبحاث.

ويمكننا تلخيص الآراء والتوفيق بينها، ونصل إلى دقة الأحكام والسبب أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على المبادئ في البحث، وأنّ الشواهد الشعرية والقرآنية قليلة يمكننا القياس عليها ولا داعي للتكلّف.

هذا التكلّف في صناعة بعض الجمل والأساليب دفع المحدثين إلى القول بالاضطراب، وقد ظهر هذا التكلف في باب "ظنّ"، ويمكن أن يُختصر بحث التنازع –كما بدا للباحث– بما يلي:

آ–إنّ العمل للأقرب إذا كانت القاعدة واضحة بلا خلاف وهذا يؤيد رأي البصريين، بل إن معظم الشواهد ترجّح هذا.

ب–أن لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في إعمال عامل وتجويز الآخر، أما الخلاف فكان في الأمثلة التي تُكلّف فيها، والتي يمكننا –بشجاعة أو جرأة– حذفها أو تخفيفها.

ج–أنه يجوز توالي ثلاثة عوامل لكنّ القدماء لم يقفوا على هذا الجانب حتى ابن مالك في شرح التسهيل.

د–جواز التنازع في التعجب وإن كان فيه خلاف.

وقد تميز بحثي عن هذا البحث بالأمرين التاليين:

١–هذا البحث يتناول جانباً واحداً من بحثي وهو باب التنازع.

٢– لم يتطرق الباحث في مادة بحثه إلى الجانب التطبيقي على القرآن الكريم.

منهج البحث:

المنهج الوصفي الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ويعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، ومن هذا المنطلق سأصف آراء العلماء القدامى والمحدثين في ظاهرة الاشتغال والتنازع وأثبت الآراء التي دارت حولهما.

كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.

وسيتم في هذا البحث الاستعانة بالمنهج الاستقرائي وذلك من خلال جمع آراء العلماء في البـــابين، وكذلك جمع الآيات القرآنية المتعلقة بهما بمختلف القراءات المتواترة منها والشاذة.
وسأضع بعد كل آية تنوعت أوجه قراءاتها أثر ذلك التنوع على اختلاف الدلالة في تلك الآية.

هيكل البحث:

١-المقدمة

٢- مشكلة البحث

٣-أهداف البحث

٤-الدراسات السابقة

٥-أهمية البحث

٦-منهج البحث

٧-هيكل البحث وتقسيماته

تقسيمات البحث:

الفصل الأول:

(المقدمة والتمهيد وهيكل البحث وأهدافه ومشكلته).

الفصل الثاني: (الدراسة النظرية).

ويشتمل على مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الاشتغال في اللغة العربية.

المبحث الثالث: التنازع في اللغة العربية.

الفصل الثالث: (الدراسة التطبيقية والدلالية).

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الاشتغال في القرآن الكريم وقراءاته.

المبحث الثاني: التنازع في القرآن الكريم وقراءاته.

الفصل الرابع: **(الدراسة الإحصائية)**.

الفصل الخامس: **(الخاتمة والنتائج)**.

الفصل الثاني: (الدراسة النظرية)

المبحث الأول: الاشتغال في اللغة العربية

الاشتغال لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريفه لغة:

-شغل: الشَّغْل والشَّغَل والشُّغْل والشُّغُل كُلُّه واحد والجمع أَشْغَالٌ وشُغُول ... وقال ثعلب شُغِلَ من الأَفعال التي غُلِّبَت فيها صيغةُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ...ويقال شُغِلْتُ عنك بكذا على ما لم يسمَّ فاعله واشْتَغَلْت ورجل شَغِل من الشُّغْل ومُشْتَغِلٌ ومُشْتَغَلٌ ومَشْغُولٌ[1].

-وجاء في كتاب شمس العلوم: اشتغل بالشيء: إذا لم يَفْرُغ لغيره[2].

-وذكر في معجم اللغة العربية المعاصر في مادة: ش غ ل

اشتغلَ/ اشتغلَ بـــ/ اشتغلَ عن/ اشتغلَ في يشتغل، اشتغالاً، فهو مُشتغِل، والمفعول مُشتغَل به[3].

ثانياً: تعريفه اصطلاحاً:

---

(١) ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـــ)، **لسان العرب**،ط٣، بيروت – دار صادر ١٤١٤هـــــ، ٣٥٥/١١-٣٥٦.

(٢) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني ، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، ت : د.حسين بن عبد الله العمري – مطهر بـــن علـــي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله ،ط١،بيروت – دار الفكر المعاصر،دمشق – دار الفكر ١٤٢٠ هـــ – ١٩٩٩م،٣٤٩٧/٦.

(٣) أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـــ)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**،ط١، عالم الكتب ١٤٢٩ هـــ – ٢٠٠٨م، ١٢١٤/٢.

بالبحث في تعريف الاشتغال نجد أن أسلوب النحاة متفاوت بين الاختصار الذي لا يوضح جوانب الموضوع بشكل كامل ، والشرح المطول الذي يعطي القضية صورتها المتكاملة. فمن التعاريف القديمة للاشتغال: "هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو موضعه"[1].

والتعريفات الحديثة تدور في الإطار نفسه، ومن هذه التعاريف: "أن يتقدم اسم واحد، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدم مشتمل على ضمير يعود على المتقدم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشر العامل ومن السبب وتفرغ العامل للمتقدم لعمل فيه النصب لفظًا أو معنى كما كان قبل التقدم"[2].

ثالثاً: نشأة مصطلح الاشتغال وتطوره:

مرَّ مصطلح الاشتغال كباقي المصطلحات بمراحل عديدة حتى استقر واشتهر بصيغته الأخيرة ، إذاً لابد من العودة إلى أقدم كتاب وصلنا في النحو العربي وهو كتاب سيبويه لنلقي نظرة على بدايات مصطلح الاشتغال ثم نسير مع العلماء خطوة خطوة حتى نصل إلى الوقت الذي استقر فيه هذا المصطلح على ما هو عليه اليوم.

وقبل أن نبدأ بسرد المصطلحات التي أطلقها العلماء على هذا المبحث النحوي تجدر الإشارة إلى أن من أوائل النحاة الذين التفتوا إلى الاشتغال ونبهوا إليه قبل سيبويه هو عيسى بن عمر الثقفي ، فقد أثر عنه قراءة آيات كثيرة من القرآن الكريم بالنصب على إضمار الفعل بشرط التفسير ، لكن دون تسمية هذه الظاهرة ، وذلك كقراءته قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[3] فقد قرأها بالنصب[4].

أما لو استعرضنا اصطلاح العلماء في تسمية هذا المبحث:

---

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن (المتوفى٦٦٩هـ)، **المقرب**،ت: أحمد عبد الستار الجواري – عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢ه ١٩٧٢م، ٨٧/١.

(٢) عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، **النحو الوافي**،ط١٥، دار المعارف(د.ت)، ١٢٧/٢.

(٣) سورة المائدة،الآية:٣٨.

(٤) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)،**البحر المحيط في التفسير**، ت: صدقي محمد جميل، (د.ط)، بيروت – دار الفكر ١٤٢٠ هـ ، ٢٤٦/٤ .

١-فقد سماه سيبويه: باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدّم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم[١].

٢-وقد أطلق عليه الزمخشري: ما أضمر عامله على شريطة التفسير[٢].

٣-ثم سمّاه المبرد: المفعول الذي شغل الفعل عنه[٣].

٤-وأول من أطلق على هذا الباب اسم الاشتغال هو الزجاجي فقال: باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، و لم يكن هذا المصطلح مشهورًا ، حيث إن معاصريه لم يستخدموه[٤].

٥-ثم أضاف ابن الأنباري فقال: القول في ناصب الاسم المشغول عنه[٥].

٦-وختامًا سمّاه ابن هشام: باب الاشتغال[٦].

وبعد أن استعرض الباحث تطور مصطلح الاشتغال عند العلماء يتبين لنا أن أول من استخدم هذا المصطلح هو الزجاجي ، وبدأ العلماء بعده يحذون حذوه في ذلك.

أما سبب تغلب مصطلح الاشتغال على باقي التسميات فلقصره وسهولته ولدلالته على أقسام الاشتغال بأوجز عبارة.

العامل فيه:

اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه على أقوال:

١-ذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل مقدر[٧]،كما أشار إلى ذلك ابن عقيل في شرحه على الألفية[١].

---

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، **الكتاب**،ط٣، ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة -مكتبة الخانجي ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٨٠/١.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (المتوفى: ٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، ت: د. علي بو ملحم،ط١، بيروت - مكتبة الهلال ١٩٩٣م،٧٥.

(٣) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**،(د.ط) ت: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت - عالم الكتب(د.ت)،٧٦/٢.

(٤) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (المتوفى:٣٤٠ه)، **الجمل**،ط١، ت: علي توفيق الحمد، بيروت - مؤسسة الرسالة ١٤٠١ه ١٩٨٤م، ٣٩.

(٥) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،ط١، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م ، ٦٩/١.

(٦) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**،(د.ط) ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩/٢.

(٧) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ٦٩/١.

٢-ذهب الكوفيون إلى أن قوله: (زيدًا ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء [٢].وإلى ذلك أشار ابن عقيل في شرحه على الألفية أيضاً [٣].

أحوال الفعل المحذوف:

للفعل المضمر مع الفعل المظهر عدة صور هي:

١- أن يوافق الفعل المحذوف الفعل المذكور لفظاً ومعنى مثل : زيدًا أكرمته ، والتقدير: أكرمت زيدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [٤].

٢- قد يوافق الفعل المحذوف الفعل المذكور معنى فقط مثل: زيدًا مررت به ، والتقدير: جاوزت زيدا مررت به.

٣-وقد لا يوافق الفعل المحذوف الفعل المذكور لا لفظًا و لا معنى

مثل: زيدًا ضربت أخاه، والتقدير: أهنت زيدًا ضربت أخاه.

ويجب ملاحظة أنه لا يجوز الجمع بين الفعل المحذوف و المذكور لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

أقسام الاشتغال:

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام [٥]:

أحدها: ما يجب فيه النصب.

والثاني: ما يجب فيه الرفع.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح.

والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح.

والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

أولًا: وجوب النصب:

---

(١) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط٢٠، القاهرة – دار التراث ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ١٣٠/٢.

(٢) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ٦٩/١.

(٣) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٣١/٢.

(٤) سورة الذريات،الآية:٤٧.

(٥) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٣٢/٢.

١-وذلك إذا تقدم على الاسم أداة مختصة بالدخول على الأفعال كأدوات العرض والتحضيض: نحو: ألا زيدًا أكرمته ، هلّا زيدًا أكرمته. فهذه الأدوات لابد أن تدخل على جملة فعلية[١].

٢-و من ذلك: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيدًا أكرمته، فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر، أما بقية أدوات الاستفهام فلا يقع الاشتغال بعد شيء منها إلا في الشعر خاصة[٢].

٣-ومنها أدوات الشرط وهي كأدوات الاستفهام لا يقع الاشتغال فيها إلا في الشعر، نحو: حيثما زيدًا لقيته فأكرمه، يستثنى من ذلك: (إن، وإذا)

فأدوات الشرط تنقسم إلى قسمين:

-قسم لا يكون الاشتغال بعده إلا في الشعر، هو كل أدوات الشرط ما عدا: (إن، وإذا).

-وقسم يكون الاشتغال بعده في النثر، وفي الشعر هو: (إن وإذا) فقط.

(إذا) مطلقًا، أما (إن) الشرطية: فلا يقع الاشتغال بعدها في النثر، إلا إذا كان فعل الشرط بعدها ماضيًا، إما لفظًا ومعنىً ، مثل : إن زيدًا لقيته فأكرمه، وإما معنىً فقط، نحو: إن زيدًا لم تلقه فانتظره.

أما بالنسبة لإذا تقول: إذا زيدًا لقيته فأكرمه، كما تقول: إذا زيدًا تلقاه فأكرمه.

والخلاصة أن الاسم يجب نصبه في باب الاشتغال في النثر بعد أدوات التحضيض، وبعد إن وإذا من أدوات الشرط.أما أدوات الاستفهام، فلا يقع الاسم في جملة الاشتغال منصوبًا بعدها، ولكن ذلك في الشعر[٣].

ثانيًا: وجوب الرفع :

وهذا القسم لا ينطبق عليه حد الاشتغال، لكن ابن مالك ذكره في ألفيته فقال:

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا ... يختصُّ فالرفع التزمه أبداً

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ... ما قبلُ معمولاً لما بعدُ وجد

ومعنى ذلك: إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الأسماء كـــ (إذا) الفجائية

---

(١) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق ١٤١/٢.

(٢) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٣٢/٢.

(٣) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق ١٤٢/٢.

مثل : خرجت فإذا زيدٌ يضربه أخوه . أو إذا جاء بعد الفعل (المشغول) أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط و الاستفهام مثل: محمدٌ إن رأيته فأكرمه.

فهذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يفسر عاملًا فيه[1].

ثالثًا: ترجيح النصب:

١- وذلك إذا كان الفعل المشتغل طلبًا:

وهو: الأمر ، نحو: زيدًا اضربه ، لأننا لو رفعنا زيدًا لكانت الجملة الطلبية خبرًا، والطلب إنشاء لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا. والنهي نحو: زيدًا لا تضربه.

والدعاء سواء بصيغة الطلب نحو: اللهم عبدك ارحمه. أو بصيغة الخبر نحو: زيدًا غفر الله له[2].

٢- أن يقع الاسم السابق بعد همزة الاستفهام:

مثال: قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ﴾ [3] سواء كان الاستفهام بالهمزة عن الفعل كما في المثال السابق.

أم عن الاسم كما في قول جرير[من الوافر][4]:

أثعلبة الفوارس أو رياحاً ... عدلت بهم طهية والخشابا

وتنقسم أدوات الاستفهام بالنسبة لباب الاشتغال إلى قسمين:

القسم الأول: يقع بعده الاشتغال في النثر والنظم، وهذا القسم ليس فيه إلا الهمزة.

القسم الثاني: ففيه بقية أدوات الاستفهام الأخرى فلا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر(٥).

٣- أن يقع الاسم بعد أداة من أدوات النفي: وأدوات النفي ثلاثة هي: (ما، ولا، وإن). وقد اختلف العلماء في الراجح بعد أدوات النفي:

فمن العلماء من ذهب إلى أن النصب بعد أدوات النفي هو الراجح.

---

(١) الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) ،**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، بيروت – دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ،١/٤٣٠.

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق ٢/١٤٢.

(٣) سورة القمر،الآية:٢٤.

(٤) البيت لجرير، موجود في كتاب **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة – مكتبة الخانجي، ١١/٦٩.

(٥) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق ٢/١٤٦.

ورأى سيبويه أن الرفع هو الراجح وليس النصب.

ويرى ابن البازج وابن خروف أن الرفع والنصب بعد أحرف النفي مستويان.

٤- و من المواطن التي يترجح فيها نصب الاسم السابق في باب الاشتغال: إذا وقع بعد حيث الظرفية وليست الشرطية، وحيث تكون شرطية إذا اقترنت بما مثل: حيثما.

وذلك لأن أدوات الشرط لا تقع بعدها الأسماء منصوبة إلا في الشعر يستثنى من ذلك (إِنْ) بشرط أن يكون فعل الشرط لها ماضياً كما تستثنى (إذا) بلا شرط.

٥- وكذلك يترجح النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف قبله جملة فعلية و لم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: قام زيد وعمراً أكرمته ، فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية. فلو فصل بين العاطف والاسم، نحو: قام زيد وأما عمرو فأكرمته ، فيجوز رفع عمرو ونصبه والأرجح الرفع ، وتقول: قام زيد وأما عمراً فأكرمه، فالأرجح النصب لأنه وقع قبل فعل دال على طلب(١).

٦-أن يكون الاسم المشتغل عنه جوابًا لمستفهم عنه منصوبًا، مثال أن تقول: من ضربت؟ فيكون الجواب: زيدًا ضربته، وسبب النصب لتكون جملة الجواب مطابقة لجملة السؤال، بما أن جملة السؤال فعلية فالأفضل أن تكون جملة الجواب أيضًا فعلية لتطابق جملة السؤال(٢).

رابعًا: ترجيح الرفع:

في أي حالة غير الحالات التي يجب فيها النصب أو يجب فيها الرفع أو يترجح النصب أو يستوي الوجهان مثل: (جناتُ عدنٍ يدخلونها) وسبب ترجيح الرفع أنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف والقاعدة تقول: عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

وقد أورد ابن عقيل – رحمه الله – على جواز الوجه المرجوح بما أنشده ابن الشجري لامرأة من بني الحارث بن كعب وهو قولها [من الرمل](٣):

فارسًا ما غادروه مُلحمًا ... غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسِ وكِلْ

---

(١) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٣٨/٢.

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق ١٥٠/٢.

(٣) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة

انظر شرح التبريزي ٣ – ١٢١ بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجري.

بنصب (فارسًا) في رواية ابن الشجري ، ورفعه في رواية أبي تمام في ديوان الحماسة،

و استشهد على النصب أيضاً بقراءة زيد بن ثابت[1] لقوله تعالى: ﴿ جَنَّتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا ﴾ [2] بنصب جنات ، ففي هذا النوع من الجمل جواز الوجهين والرفع أرجح لسلامته من تقدير الحذف[3].

خامسًا: استواء الرفع و النصب:

وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو: زيد قام وعمرو أكرمته فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز[4].

أمور متممة في باب الاشتغال:

ذكر مؤلف كتاب (التصريح)[5] وغيره من العلماء أمورًا متممات في ختام باب الاشتغال وهي:

أولًا: العامل المشتغل عن الاسم السابق قد يكون فعلاً،وقد يكون اسمًا، لكن بشروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون وصفًا، فلا يكون مصدرًا ولا اسم فعل.

الشرط الثاني: أن يكون الوصف عاملًا عمل الفعل، فلا يكون وصفًا غير عامل.

الشرط الثالث: أن يكون الوصف العامل صالحًا للعمل فيما قبله، فلا يكون وصفًا مقرونًا بـــ(أل)، ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل، وإلى ذلك أشار الناظم في الألفية بقوله:

وسوِّ في ذا الباب وصفًا ذا عمل بالفعل إن لم يكُ مانع حصل

والاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل: اسم الفاعل نحو: زيدًا أنا ضاربُه، واسم المفعول: الدرهمَ أنت معطاه، وأمثلة المبالغة: العسلَ أنت شرابُه.

ثانيًا: أنه لابد في صحة الاشتغال من عُلْقَة (رابط) بين العامل والاسم السابق.

---

(١) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، مرجع سابق، ٥٢٦/٦.

(٢) سورة النحل،الآية:٣١.

(٣) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٤٠/٢.

(٤) ابن عقيل، المرجع نفسه، ١٣٩/٢.

(٥) الجرجاويّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**،ط١، بيروت – دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٤٥٦/١-٤٦١.

وتحصل العلقة:

١- بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدًا ضربته.

٢- بضميره المنفصل من العامل بحرف جر نحو: زيدًا مررت به.

٣- بضميره المنفصل باسم المضاف نحو: زيدًا ضربت أخاه.

٤- بالضمير المنفصل من العامل باسم أجنبي، أتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق، بشرط أن يكون التابع للأجنبي نعتًا له، لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، نحو: زيدًا ضربتُ رجلًا يحبه.

٥- بالضمير المتصل بتابع عطفًا على الأجنبي بالواو خاصة، نحو: زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه.

ثالثًا: يجب أن يكون المقدر في نحو: زيدًا ضربته، من معنى العامل المذكور ولفظه، فيقدر: ضربت زيدًا ضربته، وفي بقية الصور من معناه، دون لفظه، فيقدر في نحو زيدًا مررت به، جاوزت زيدًا مررت به، ويقدر في نحو: زيدًا ضربت أخاه: أهنت زيدًا ضربت أخاه، ولا يقدر: ضربت، لأنك لم تضرب زيدًا، وإنما ضربت أخاه، ومن لازم ضربه إهانة زيد.

وجميع التقديرات تأتي قبل الاسم المنصوب، إلا إذا منع مانعٌ من ذلك نحو حصر أو غيره فيقدر متأخرًا عنه.

رابعًا: إذا رفع فعلٌ ضميَر اسمٍ سابق نحو: زَيْدٌ قَامَ ، أو: غُضِبَ عَلَيْهِ ، أو ملابسًا لضميره نحو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، فقد يكون ذلك الاُسم واجبَ الرفع بالابتداء كـ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ، أو بالفاعلية نحو: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (١)

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية نحو : زَيْد قَامَ ، عند المبرد وَمُتَابِعِيه ، وَغَيْرُهُم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية نحو:﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾(٢)و﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾(٣). وقد يستويان نحو: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ.

موقف النحاة من الاشتغال:

---

(١) سورة التوبة،الآية:٦.

(٢) سورة التغابن،الآية:٦.

(٣) سورة الواقعة،الآية:٥٩.

يمكننا تقسيم العلماء الذين تناولوا هذا المبحث بالدراسة إلى قسمين:

١-القسم الأول: رأى في هذا الباب ظاهرة نحوية تستحق التعمق بالدراسة فأفردوا له بابًا خاصاً وحاولوا جمع مسائله وما يتفرع عنها ومن هؤلاء العلماء قديمًا (سيبويه ، المبرد، الزجاج) ومن المتقدمين ابن هشام . وقد سبقت الإشارة إلى آرائهم ونظرتهم في هذا المبحث.

٢-القسم الثاني: رأى في هذا المبحث صعوبة وتداخلًا في فروعه وكثرة في مسائله مما يؤدي -من وجهة نظرهم- إلى الاضطراب فيه فدعوا إلى التخفف منه بحذفه أو بعدم إفراده في باب مستقل، ومن أوائل هؤلاء النحاة ابن مضاء ، ومن المعاصرين: شوقي ضيف وأحمد البرزة.

وسنعرض لآراء هؤلاء العلماء بالبيان بحول الله.

١-فقد صرح ابن مضاء القرطبي واصفًا باب الاشتغال بأنه من "الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها لأنها موضع عامل ومعمول"[١].

وبعد أن يعرض رأي النحاة واختلافهم في هذا الباب يلخص رأيه فيه ويضع حلًا بأسلوب مبسط فيقول:"ينصب هذا الاسم المتقدم إن عاد عليه ضمير في محل نصب ، ويرفع إن كان ذلك الضمير في محل رفع، فإن عاد عليه ضميران أحدهما في محل رفع والآخر في محل نصب، ضبط الاسم المتقدم وفق ما تنبغي مراعاته:إن روعي المرفوع رفع،وإن روعي المنصوب نصب"[٢]

كما يرفض ابن مضاء أي تقدير في هذا الباب سواء في حالة الرفع أو النصب، يقول: "قد أتيت في هذا الباب على ما يحتاج إليه، ويستغنى به، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيبويه وله ، ليعلم القارئ أني قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أثبت، و لم أحتج إلى إضمار ما الكلام تام دونه ، وإظهاره عيّ مخالف لغرض القائل..."[٣]

٢-إبراهيم مصطفى: تصدى الأستاذ ابراهيم مصطفى في دعوته لإحياء النحو إلى قتل العامل، فجعل المنصوبات مكملات ومن ضمنها باب الاشتغال ،وقد لخص كلامه بعد أن استعرض الأوجه الخمسة للاشتغال فقال: "إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل: (زيدٌ رأيته) أن يكون متحدثًا عنه مسندًا إليه، فليس إلا الرفع . والاسم آت في موضعه من الكلام ، وإذا أردت

---

(١) ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ)، **الرد على النحاة**، ط٢، ت : شوقي ضيف، القاهرة – دار المعارف، ١٠٣.

(٢) المرجع السابق،١٠٥- ١٠٦.

(٣) المرجع السابق،١٢٢.

أن هذا الاسم إنما سبق تتمة للحديث وبيانًا له لا متحدثًا عنه ، فالحكم النصب ، تقول : (زيدًا رأيته) وقد تقدم عن موضعه"[1].

نلاحظ أن كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى ما هو إلا صدى لرأي ابن مضاء القرطبي وإن كانت القاعدة التي وضعها ابن مضاء أوضح من قاعدته.

٣-شوقي ضيف: إذا رجعنا إلى رأي الأستاذ شوقي ضيف في باب الاشتغال نجده يطالب بإلغاء باب الاشتغال نهائيًا من كتب النحو العربي يقول: "وحريّ أن يلغى الباب من كتب النحو"[2].

٤-تمام حسان: كان لديه مشروع جريء لإعادة ترتيب البناء اللغوي العربي وقد تطرق فيه إلى بعض مسائل الاشتغال ، فنراه ينكر وجود فعل محذوف ، يقول: "وأما (إن زيدًا ضربته)،فأراها من مسائل الرتبة والفصل والربط بالضمير وليست من مسائل حذف الفعل وجوبًا"[3].

المبحث الثاني: التنازع في اللغة العربية

التنازع لغة واصطلاحًا:

تعريفه لغة: و هو مصدر على زنة (تَفَاعَلَ) و التنازع: التخاصم و التجاذب و تنازع القوم في الشيء: اختصموا، و بينهم نزاعة، أي خصومة في حق[4].

تعريفه اصطلاحًا: يمكن تعريف التنازع اصطلاحا من خلال المرور على نشأة المصطلح وتطوره على النحو التالي:

اختلف النحويون في تحديد مصطلح (التنازع) ، وجاء هذا البحث متفرقًا في كتب النحو.

وكما ذكرنا في بحث الاشتغال فإن المصطلحات تأخذ وقتًا حتى تستقر على الصيغة النهائية التي يرتضيها العلماء ويسير من بعدهم عليها ، وسيتبع الباحث في باب التنازع المنهج نفسه الذي سار عليه في باب الاشتغال ، بحيث يعرض لعناوين هذا الباب في كتب الأقدمين ثم يسير خطوة خطوة حتى يصل إلى الوقت الذي استقر فيه هذا المصطلح على ما هو عليه اليوم.

---

(١) إبراهيم مصطفى(المتوفى:١٣٨٢ه)، **إحياء النحو**،ط٢، القاهرة ١٩٩٢م،١٥٣.

(٢) شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده**، القاهرة – دار الفكر العربي ١٩٤٧م،١١٧.

(٣) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، المغرب – دار الثقافة ١٩٩٤م،٢١٩.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، مادة نزع:٣٥٢/٨.

١-فنرى أن سيبويه لم يذكره باسمه ووضع مسائلَ التنازع تحت عنوان: " هذا باب الفاعِلَيْنِ و المفعُوْلَيْنِ اللّذَيْنِ كلٌ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعِلِهِ مثلَ الذي يَفْعَلُ به و ما كان نحو ذلك"[١].

و لم يجمع تحت هذا العنوان مسائل الباب كلها واكتفى منها ببعض المسائل[٢].

٢-ثم جاء الزجاجي فذكر أحكامَ التنازع تحت عنوان: " باب الفاعلَين والمفعولَيْن اللّذَيْن يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر"[٣].

٣-و نرى المبرّد يعرض مسائل هذا الباب تحت عنوان:" الإخبار في باب الفِعْلَيْنِ المعطوف أحدهما على الآخر"[٤].

٤-أما الزمخشري فلم يتعرض لذكر مصطلح التنازع، بل كان يذكر مسائله تحت باب الفاعل ويقول: " و من إضمار الفاعل قولك ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا ... ولما لم يكن بدّ من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه"[٥].

٥-وقد عنون موفق الدين ابن يعيش مسائلَ هذا الباب بقوله:"هذا الفصل من إعمال الفِعْلَيْنِ وهو باب الفاعلَيْن والمفعولَيْنِ" [٦].

٦-أما أول ظهور لمصطلح التنازع فقد كان لدى ابن هشام يقول: "هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضًا باب الإعمال"[٧].

٧-ثم تبعه النحاة من بعده، وقد نجد بعضهم يستعمل مصطلح الإعمال أيضًا بكسر الهمزة عند الكوفيين[٨].

إذًا فمصطلح (التنازع) كانت بدايته في نهاية القرن السابع الهجري على الرغم من أن المفهوم كان واضحًا في نصوص سيبويه لا في عنوانه.

---

(١) سيبويه،الكتاب، مرجع سابق، ٧٣/١.

(٢) أبو حيان الأندلسي، **تذكرة النحاة**،ط١، ت: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت - مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م،٣٣٧.

(٣) ابن عصفور الإشبيلي(المتوفى:٦٦٩ه)، **شرح جمل الزجاجي**،(د.ط) ت: صاحب أبو جناح، القاهرة (د.ت)،٦١٣/١.

(٤) المبرد، **المقتضب**، مرجع سابق، ١١٢/٣.

(٥) الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، مرجع سابق،٣٨.

(٦) ابن يعيش، موفق الدين (المتوفى:٦٤٣)، **شرح المفصل**،اعتنى به د.إميل بديع يعقوب،ط١،بيروت – دار الكتب العلمية ٢٠٠١م، ٢٠٥/١.

(٧) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق،١٦٧/٢.

(٨) المرجع السابق،١٦٧/٢.

فلم يحدد القدماء مصطلح التنازع بل تركوه في عناوين عامة إلى أن وصل تحديده إلى علماء القرون التالية فأطلق عليه التنازع أو الإعمال،

ويلاحظ أن ابن هشام قد أخذه من قول ابن مالك في الألفية:

إنْ عاملان اقتضيا في اسم عَمَلْ ... قبلُ فللواحدِ منهما العَمَلْ

وبالبحث في المراجع الحديثة نجد أن العلماء المحدثين بنوا مصطلح التنازع بالاعتماد على كلام من سبقهم من العلماء، فنجد أن عباس حسن ينقل تعريف التنازع عند النحاة "ما يشتمل على فعلَيْن -غالبًا- متصرفين مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب وكل من الاثنين السابقين"(١).

ويعرّفه صاحب كتاب جامع الدروس العربية (٢) بقوله: "أن يتوجَّه عاملان متقدمان أو أكثر إلى إلى معمول واحد متأخر أو أكثر كقوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾(٣).

ركنا التنازع (٤):

١- عاملي التنازع : الفِعْلاَن أو ما يُشبههما

٢- المعمول ويسمّى : المتنازع فيه

فلا بد في التنازع من أمرين:

أولهما: تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل، وكلاهما يريد المعمول.

ثانيهما: تأخير المعمول عنهما.

شروط العاملين المتنازعين:

ويشترط في العاملين المتنازعين ثلاثة شروط عامة عند جمهرة النحاة (٥):

الشرط الأول: أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول (قام قعد أخوك) إذا لا ارتباط بين الفعلين.

---

(١) عباس حسن، **النحو الوافي**، مرجع سابق،١٨٧/٢.

(٢) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، **جامع الدروس العربية**،ط٢٨، بيروت - المكتبة العصرية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م،٢٣/٣.

(٣) سورة الكهف،الآية:٩٦.

(٤) عباس حسن، **النحو الوافي**، مرجع سابق،١٨٧/٢.

(٥) محمد محي الدين عبد الحميد، **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**،(د.ط) المكتبة العصرية،١٨٦/٢.

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرابط الأول: عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، نحو أن تقول: (قَامَ وقَعَدَ أَخُوْكَ).

الرابط الثاني: كون أولهما عاملًا في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [1]. المعمولان هما (ظنوا و ظننتم)، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث اللّه أحدًا)، و(كما ظننتم) معمول لـ (ظنوا)؛ لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولًا مطلقًا ناصبُهُ (ظنوا)، والتقدير: ظنوا ظنًّا مماثلًا لظنكم أن لن يبعث اللّه أحدًا.

الرابط الثالث: أن يكونَ ثاني العامِلَيْن جوابًا للأول ، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[2]. ونحو قوله سبحانه: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَٰلَةِ ﴾[3].

الشرط الثاني: " أن يكونَ العامِلان متقدِّمَين على المعمول، فليس من التنازع عند جمهور النحاة، نحو قولك: (زيدٌ قَامَ و قَعَدَ) و لا نحو قولك: (زيدًا لَقِيْتُ و أَكْرَمْتُ) لتقدّم المعمول في هذين المثالَيْن"

وليس من التنازع عندهم، نحو قولك: (قَعَدَ زيدٌ و تَكَلّمَ بخيرٍ)، ولا نحو قولك: (لقيتُ زيدًا و أكرمتُ) لتوسُّط المعمول بين العاملين.

الشرط الثالث: أن يصح في كل واحد من العاملين أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر [من الطويل] [4]:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِيْ أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَحِقُوْنَ احْبِسِ احْبِسِ

لأنه ليس كل واحد من (أتاك أتاك) موجهًا إلى قوله (اللاحقون) إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ: (اللاحقون) ، ويعمل الآخر في ضميره، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني (أتاك أتوك اللاحقون) وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول (أتوك أتاك اللاحقون).

---

(١) سورة الجن،الآية:٧.

(٢) سورة الكهف،الآية:٩٦.

(٣) سورة النساء،الآية:١٧٦.

(٤) بيت لم ينسب إلى قائل في أوضح المسالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ،١٩٤/٢.

وقد أضاف صاحب التصريح شرطًا رابعًا : أن يكونَا مذكورين ، فلا تنازع بين محذوفين، ولا بين محذوف و مذكور[1].

صور العامِلَين المتنازعين :

قد يكون العاملان المتنازعان[2]:

١-فعلين: ويشترط فيهما أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى:﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [3].

٢-اسمين: و يشترط فيهما أن يكونا مشبهين للفعل في العمل وذلك بأن يكونا:

- اسمي فاعل: نحو قوله تعالى:﴿ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ﴾ [4].

ونحو قول الشاعر[5] [من الطويل]:

عُهِدْتَ مُغيثًا مغنيًا من أجرته فلم أتخذ إلا فِناءَك موئلًا

فـــ(مغيثًا) من الإغاثة بالمثلثة، و(مغنيًا): من الإغناء ضد الإفقار، تنازعا (من) الموصولة، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية، وأعمل الثاني لقربه، وأعمـــل الأول في ضـــميره، وحذفه، فالأصل: (مغيثه وعهدت)، مبني للمفعول مسند إلى تاء المخاطب، و(مغيثًا ومغنيًـــا) حالان منهما، و(الفناء) الجوار والقرب، و(الموئل): الملجأ[6].

- اسمي مفعول نحو قول كثير عزة [7] [من الطويل]:

قَضَى كُلُّ ذِيْ دَيْنٍ فَوَفّى غَرِيْمَهُ وَ عَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا

فقد تنازع (ممطول و مُعَنًّى) نائب الفاعل (غريمُها).

- اسمي تفضيل: نحو: (زيدٌ أضبطُ الناسِ و أجمعُهُمْ للعلمِ).

---

(١) الجرجاويّ، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، مرجع سابق،٤٨١/١.

(٢) محمد محي الدين عبد الحميد، **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، مرجع سابق ،١٨٨/٢.

(٣) سورة الكهف،الآية:٩٦.

(٤) سورة النساء،الآية:١٦٥.

(٥) بلا نسبة في أوضح المسالك،١٦٨/٢.

(٦) الجرجاويّ، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، مرجع سابق،٤٧٦/١.

(٧) قاله كثيّر بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٤١١) وأوضح المسالك (رقم ٢٤١).

- صفتين مشبهتين: نحو: (زيدٌ جميلٌ و نظيفٌ ظاهرُهُ). وكقوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [1].
- مصدرين: نحو قولك: (عَجِبْتُ من حبِّـــك و تقديـــرِكَ زيدًا) ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[2].

أو يكون ثلاثة مصادر[3]، كقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [4].

٣- وقد يكونان مختلفَيْن:

- أحدهما فعل والآخر اسم فعلٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [5].
- أو أحدهما فعل والآخر اسم فاعلٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾ [6].
- أو أحدهما فعل و الآخر مصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [7].
- أو المتنازع فعل ومصدران، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [8].

الصور التي يمتنع فيها وقوع التنازع:

مما تقدم يتبين لنا أن التنازع لا يقع بين[1]:

---

(١) سورة الأنبياء،الآية:١٠٩.

(٢) سورة البقرة،الآية:٣٦.

(٣) ينظر للتوسع بحث قضية التنازع في الاستعمال اللغوي للدكتور أبو سعيد محمد عبد المجيد.

(٤) سورة النحل،الآية:٨٩.

(٥) سورة الحاقة،الآية:١٩.

(٦) سورة آل عمران:٣٩.

(٧) سورة النحل،الآية:١.

(٨) سورة المائدة،الآية:١٤.

١- حرفَيْن، لأن الحروف لا دلالةَ لها على الحدث حتى تطلب المعمولات ، وأجاز ابن العلج التنازعَ بين الحرفين مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [٢]. فقال: "تنازع (إِنْ و لَمْ) في (تفعلوا) وردّ بأن (إِنْ) تطلب مثبتًا و (لَمْ) تطلب منفيًا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى"[٣].

٢-ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره، كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه "جوّز تنازع لعلّ و عسى، نحو: (لعل و عسى زيد أن يخرجَ) على إعمال الثاني، (ولعل وعسى زيدًا خارج) على إعمال الأول"، وردّ بأن منصوب عسى لا يحذف[٤].

٣-ولا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين، أو اسمين، أو مختلفين؛ لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله، قال أحمد بن الخباز في النهاية: فإذا قلت: (سرني إكرامك وزيارتك عمرًا) وجب نصب عمرًا بالثاني، لا بالأول، للفصل بين المصدر ومعموله[٥].

٤-ولا يقع التنازعُ بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل إجازته في فِعْلَيْ التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الأمر

فالأول نحو:(مَا أَحْسَنَ و أَجْمَلَ زيدًا) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الأول في ضميره وتحذفه؛ لأنه فضلة.

و الثاني نحو: (أَحْسِنْ بِهِ و أَجْمِلْ بعمرو) فتعمل الثاني في الظاهر المجرور وتعمل الأول في ضميره المجرور ولا تحذفه لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف عنده لأنه بصري، ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء ، والجمهور على المنع فرارًا من الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع، إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما[٦].

---

(١) الجرجاويّ، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، مرجع سابق،١/٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩.

(٢) سورة البقرة،الآية:٢٤.

(٣) حسن موسى الشاعر، **الكشف عن صاحب البسيط في النحو**، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة ٢٠ - العددان ٧٧-٧٨ محرم - جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م،١٦٦.

(٤) أبو حيان، **تذكرة النحاة**،٣٦١.

(٥) الجرجاويّ، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، مرجع سابق،١/٤٧٨.

(٦) المرجع نفسه، ١/٤٧٩.

٥-ولا يقع التنازع في معمول مقدم، نحو: أيهم ضربت وأكرمت، أو: شتمته؛ لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه، وقوله: (شتمته) عديل مدخول الاستفهام. خلافًا لبعضهم في إجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة[١] مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[٢].

ولا حجة له لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه، وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي.

وعبارته:"قد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبًا نحو: زيدا ضربت وقتلت، و: بك قمت وقعدت"[٣].

٦- ولا يقع التنازع في نحو قول جرير[٤] [من الطويل]:

فهيهات هيهات العقيق ومن به ... وهيهات خل بالعقيق نواصله

لأن الطالب للمعمول وهو (العقيق) إنما هو (هيهات) الأول، وأما (هيهات) الثاني فلم يؤت به للإسناد إلى العقيق، بل لمجرد التقوية والتوكيد لـ(هيهات) الأول، فلا فاعل له أصلًا.

٧-يجب أن يكون المعمول غير سببي مرفوع ، فلا تنازع في نحو قول كثيّر عزة[٥]:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه ... وعزة ممطول معنى غريمها

لأنه لو قصد فيه التنازع، لأسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره، ولا ما التبس بضميره. قاله المرادي[٦] تبعًا لابن مالك في شرح شرح التسهيل[٧].

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،(د.ط) ت: عبد الحميد هنداوي، مصر – المكتبة التوفيقية(د.ت)، ٢٤/٣.

(٢) سورة التوبة،الآية:١٢٨.

(٣) الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ت: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – يحي بشير مصطفى،ط١ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧ –١٩٩٦،١/٢٢٥.

(٤) ورد البيت في لسان العرب، ٥٥٣/١٣.

(٥) تقدم البيت سابقًا.

(٦) المرادي ابن أم قاسم (المتوفى:٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط١،القاهرة – دار الفكر العربي ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٦٣٥/٢.

(٧) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي(المتوفى٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد ومحمد بدوي المختون، ط١،الجيزة – هجر ١٩٩٠م، ١٦٦/٢.

ولا يمتنع التنازعُ في السيي المنصوب، نحو: (زيدٌ ضرب و أكرمَ أخاه) لأن السيي وهو (أخاه) منصوب بأحد العاملَين والربط موجود بالضمير المستتر، أو بالمضاف إليه السيي، لكن الشاطبي [1] منع التنازع في السيي المنصوب وعلل ذلك بأنك إن أعملت الأول أو الثاني فلابد من ضمير يعود على السيي، وضمير السيي لا يتقدم عندهم عليه، قال ابن خروف: " لأنه لو تقدّم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف إليه وهذا مما لا سبيلَ إليه". فالوجه امتناع التنازع في السيي مطلقًا.

ويجوز أن يكون من باب التنازع نحو : (ما ضربتُ و ما أكرمتُ إلا إياك) لأن المتنازع فيه ضميرًا منفصلاً منصوبًا ، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحل، نحو: (قمتُ و قعدتُ بك) فعلى هذا يجوز التنازعُ في المضمر المنفصل والمجرور ولاسيما إذا تقدّم ذلك الضمير على العاملَيْنِ، نحو: (إياك ضربتُ و أكرمتُ)[2].

أي العاملين أحق بالعمل:

اتفق نحاة المدرستين البصرية والكوفية على جواز إعمال أحد المتنازعين في المعمول المتأخر ويؤيد ذلك السماع عن العرب ولكن اختلفوا في الأولى والأحق بالعمل منهما[3].وسنورد فيما يلي آراء كل فريق وأدلته:

١-ذهب الكوفيون إلى أن الأول هو الأولى بالعمل واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقلُ، والقياسُ[4].

- **أما النقل** فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا ، وقد استشهدوا بقول امرؤ القيس[5][من الطويل]:

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، و لم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال

فقد أَعْمَلَ الفعل الأول (كفاني) ، ولو أعمل الثاني (أطلب) لنصب "قليلًا".

وقال رجل من بني أسد[6][من الوافر]:

---

(١) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى(المتوفى٧٩٠هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ت: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،ط١ ،مكة – جامعة أم القرى٢٠٠٧م، ١٧٥/٣.

(٢) الرضي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، مرجع سابق، ٢٢٥/١.

(٣) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٧٤/٢.

(٤) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ٧١/١-٧٢-٧٣.

(٥) ديوان امرئ القيس، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط٥، (٢٠٠٤م-١٤٢٥ه)، ١٢٩.

(٦) هذان البيتان من كلام المرار الأسدي، وهما من شواهد سيبويه ،١/ ٧٨.

فَرَدَّ على الفُؤَادِ هَوًى عميدًا ... وَسُوئِل لو يُبِينُ لنا السُّؤَالَا

وقد نَغْنَى بها ونرى عُصُورًا ... بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالَا

الشاهد في قوله: (ونرى يقتدننا الخرد الخدالا) حيث كانت هذه العبارة من باب التنازع لتقدم فعلين هما:

(نرى ويقتاد)، وتأخر معمول هو: (الخرد الخدال)، وقد أعمل الشاعر الفعل الأول في هذا المعمول بدليل أنه نصبه ، ولو أنه أعمل الفعل الثاني لقال: (نرى يقتادنا الخردُ الخدالُ)، واستدل الكوفيون بذلك على أن إعمال العامل الأول أولى.

- **وأما الدليل الثاني عند الكوفيين فهو القياس**: وذلك أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لـمّا كان مبدوءًا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدأة، نحو: (ظننت زيدًا قائمًا) بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو: (زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت) وكذلك لا يجوز إلغاء (كان) إذا وقعت مبتدأة نحو: (كان زيد قائمًا) بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو: (زيد كان قائم) فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل.

والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدَّى إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم.

٢- ويرى البصريون أن العامل الثاني أولى بالعمل، واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ، والقياسُ.

- **أما النقل** فقد جاء كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[1].

فأعمل الفعل الثاني(أفرغ) ولو أعمل الفعل الأول لقال:(أفرغه عليه)، وقال تعالى:﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[2]. فأعمل الثاني وهو اقرءوا، ولو أعمل الأول لقال: اقرءوه.

وجاء في الحديث: "ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ"[1]. فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدًّا، وقال الشاعر وهو الفرزدق[2][من الطويل]:

---

(١) سورة الكهف،الآية:٩٦.

(٢) سورة الحاقة،الآية:١٩.

ولكنَّ نَصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِم

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: (سببت وسبوني بني عبد شمس) بنصب (بني) وإظهار الضمير في سبني.

وقال طُفَيْل الغَنَوِي[٣][من الطويل]:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأن مُتُونَهَا ... جَرَى فوقها واستشعرت لون مُذْهَبِ

وقال الآخر[٤][من الطويل]:

قَضَى كل ذي دين فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعزَّة مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين: أحدهما (وَفّى) ولو أعمل الأول لقال: (وفَّاه)، والثاني (مُعَنًّى) ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى، فيقول (وعزة ممطول معنى هو غريمها) وتقديره: (وعزة ممطول غريمها معنى هو)، لأنه قد جرى على عزة، وهو فعل الغريم، فقد جرى على غير مَنْ هو له، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه، فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل الثاني، إلا أنهم يقولون على هذا: يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا، وقد بينا فساد ذلك في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له مستقصًى في موضعه.

- **وأما القياس** فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنًى، فكان إعماله أولى، لذلك قال العرب: (خشنت بصدره وصدر زيد) فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه؛ وليس في إعمالها نقض معنى فكان إعمالها أولى.

---

(١) الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، **الدعاء للطبراني**، باب القول في قنوت الوتر، ت:مصطفى عبد القادر عطا ،ط١، بيروت – دار الكتب العلمية ١٤١٣، ٢٣٨/١ ، رقم الحديث:٧٥٠.

(٢) ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس الفرزدق ،ت: علي فاعور، ط١،بيروت – دار الكتب العلمية(١٤٠٧– ١٩٨٧)،ص:٦٠٦.

(٣) البيت لطفيل بن عوف الغنويّ وهو الّذي يقال له طفيل الخيل، شاعر جاهلي اشتهر بوصف الخيل حتى قال عبد الملك بن مروان: من أراد أن يتعلم ركوب الخيل فليرو شعر طفيل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، ٧٧/١.

(٤) مرَّ البيت سابقًا.

والذي يدل على أن للقرب أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا: (جُحْرُ ضَبّ خَرِب) فأجروا خرب على ضبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب؛ فههنا أَوْلَى[1].

وهناك أدلة أخرى على رأي البصريين منها:

- أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل (وهو المتقدم) ومعموله (وهو الاسم الظاهر) بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجات إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.
- أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الاولى – وهي جملة العامل الاول مع معموله – قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل[2].

الرأي الراجح والرد على أدلة الكوفيين:

والرأي المختار هو رأي البصريين من أن الأولى والأحق بالعمل هو العامل الثاني لورود الشواهد القرآنية بذلك، ونرد على ما استدل به الكوفيون بما يلي:

١- قول امرئ القيس[3]:

فلو أن ما أسعى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ...كَفَانِي، و لم أطلب، قليلٌ من المال

فنقول: إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا، وذلك من وجهين أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل و لم أطلب قليلًا من المال، وهذا متناقض؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل، وذلك متناقض، والثاني: أنه قال في البيت الذي بعده:

ولَكِنَّمَا أسعى لمجد مُؤَثّلٍ ... وقد يُدْرِكُ المجد المــؤَثّلَ أمثالي

فلهذا أعمل الأول و لم يعمل الثاني.

---

(١) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،مرجع سابق، ١/٧٣-٧٧.

(٢) ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**،مرجع سابق، ٢/١٦٠.

(٣) مرَّ البيت سابقًا.

وأما قول الآخر[1]:

وقد نغنى بها ونرى عصورًا ... بها يُقْتَدْننا الخردَ الخِدالا

فنقول: إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الرويّ؛ فإن القصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائز، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز، وإنما الخلاف في الأولى[2].

٢-وأما قولهم: "لو أعملنا الثاني لأدَّى إلى الإضمار قبل الذكر" قلنا: إنما جوزنا ههنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسّره، لأنهم قد يتسغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[3].

فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبلُ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول. وقال اللّه تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾[4].فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني[5].

٣-وأما قولهم: إن المتقدمَ أولى بالإعمال لاعتناء العرب به، فنقول: لو أعملوا الأول لراعوه من كل وجه، وأهملوا الثاني من كل وجه، وهذا نقيض الحكمة، بل جعلوا تقدم الأول عناية به من وجه، وإعمال الثاني عناية من وجه، فأعطوا لكل منهما حصةً من العناية، على أنا نقول: إعمال الثاني لا يمنع الأول شيئًا من العناية على أن لا تصير إلى إعمال الثاني إلا بعد إعطائنا الأول ما يستحقه إما مضمرًا فيه إن طلب فاعلاً، أو محذوفًا معه إن طلب مفعولاً بخلاف إعمال الأول، فإنا نذكر العامل الثاني قبل توفية الأول ما يقتضيه، فلو قيل بما ذكرنا إن إعمال الثاني أتم في الاهتمام بالأول من إعماله لم يبعد ذلك[6].

٤-وأما قولهم: أنا رأينا العرب تراعي المتقدم في قولهم: (عندي ثلاثة ذكور من البط ...) فنقول : ما ذكرتم دليل لنا لا لكم؛ لأن العرب راعت فيه الأقرب إلى العدد فذكرته إذا تقدم (الـــذكور)

---

(١) مرَّ البيت سابقًا.

(٢) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ٧٧/١.

(٣) سورة الأحزاب،الآية:٣٥.

(٤) سورة التوبة،الآية:٣.

(٥) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ٧٨/١.

(٦) أبو حيان، **تذكرة النحاة**، مرجع سابق، ٣٤٩.

أقرب إليه، و أنّثْه إذا تقدم (البط) لقربه منه أيضا، ثم ذكرتم معارض بقول العرب: (علمتُ لزيدٌ منطلقٌ، و علمتُ أ زيدٌ منطلقٌ، و علمتُ ما زيدٌ منطلقٌ)، فإنهم راعوا الثاني في اللفظ لقربه دون الأول[1].

٥-وأما قولهم:القَسَم و الشرط إذا اجتمعا فإن العرب تبني الجواب على الأول ... فنقول: إذا اجتمع طالبان فلا يخلو إما أن يكونا عاملَيْن أو ليسا كذلك، فإن لم يكونا عاملَيْن فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط و القسم من مراعاة الأول و قد يراعي الثاني كما ذكرنا في: علمت أزيد منطلق، و أما إذا كان الاثنان عاملين فإنما تعمل العرب الثاني منهما، بدليل قولنا: إن لم يقم زيدٌ قمتُ، فإنه لما اجتمع حرف الشرط و(لم) وهما جازمان، جزمت الفعل (بلم) دون (إنْ) بدليل وقوع جواب الشرط فعلاً ماضيًا في فصيح الكلام، ولو كان الجزم (بإن) لما وقع جواب الشرط ماضيًا وقد عمل حرف الشرط في الفعل إلا في الشعر على الأصح، فعرفنا أن العمل لـ (لم) دون (إنْ) وإذا لم يكن إعمال الثاني هنا واجبًا كما كان في اجتماع (إن و لم) فلا أقل من أن يكونَ أولى[2].

مذاهب العلماء إن احتاج الأول إلى مرفوع:

١- البصريون يضمرونه لامتناع حذف العمدة ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو: (رُبَّه رجلًا) و (نِعْمَ رجلًا) وفي الباب نحو: (ضربوني وضربت قومك) حكاه سيبويه ، وقال الشاعر[3] [من الطويل]:

جفوني و لم أجفُ الأخلاء ، إنني ... لغيرِ جميلٍ مِنْ خليليَ مُهْمِلُ

وجه الاستشهاد: إعمال العامل الثاني (لم أجف) في المعمول المتأخر (الأخلاء)، فنصبه على أنه مفعول به وأعمل العامل الأول، (جفوني) في ضميره (واو الجماعة)؛ ولزم -على هذا- عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو جائز في هذا الباب لأن المرفوع لا بد من ذكره في مثل هذا الشاهد[4].

---

(١) المصدر نفسه: ٣٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥٠.

(٣) البيت لم ينسبه أحد إلى قائل معين كما ذكر في أوضح المسالك ١٧٥/٢.

(٤) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٧٥/٢.

٢- أما مذهب الكسائي وهشام والسهيلي من الكوفيين فهم يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية أو شبهها فرارًا من الإضمار قبل الذكر وتمسكًا بظاهر قول علقمة بن عبدة يمدح الحرث ابن جبلة الغساني[١][من الطويل]:

تَعَفّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَ أَرَادَهَا ... رِجَالٌ فَبَذّتْ نَبْلَهُمْ وَ كَلِيْبُ

وجه الاستشهاد: استشهد جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة على أنه إذا أعمل ثاني العاملَيْن في لفظ المعمول وأعمل الأول في ضميره، وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعًا، لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر، وقد جرى في هذا البيت على هذا، فقوله (رجال) فاعل بقوله (أرادها) وحذف ضمير الرجال من (تعفّق) ولو أظهره لقال (تعفقوا) وأرادها رجال[٢].

٣- والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: (قام وقعد أخواك) وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، كـ: (ضربني وضربت زيدا هو)[٣].

مسألة: ما حكم الإضمار في العامل المهمل ؟

هناك حالات ثلاث يجب فيها ذكر ضمير الاسم الظاهر في العامل المهمل، وهي :

١- "إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك:(يحسن ويسيء ابناك) فكل واحد من (يحسن ويسيء) يطلب ابناك بالفاعلية فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله فتقول: (يحسنان ويسيء ابناك) وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني فتقول: (يحسن ويسيئان ابناك) ومثله بغى واعتديا عبداك وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: (بغيا واعتدى عبداك) ولا يجوز ترك الإضمار فلا تقول: (يحسن ويسيء إبناك) ولا (بغى واعتدى عبداك) لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملتزم الذكر.وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازه الفراء على توجه العاملين معًا

---

(١) البيت في ديوانه بشرح وتعليق سعيد نسيب مكارم، بيروت – دار صادر، ٢٤.

(٢) محمد محيي الدين عبد الحميد، **عدة السالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ٢٠٢/٢.

(٣) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٧٧/٢.

إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني فلا تقول يحسنان ويسيء ابناك"[1].

٢- إذا كان مطلوب العامل المهمل منصوبًا، لكنه في الأصل عمدة، أي مرفوعًا، مثل مفعولي (ظن و أخواتها) فإن الأصل فيهما أنهما مبتدأ و خبر، فيجب الإضمار أي ذكر ضمير الظاهر في العامل المهمل سواء كان هو الأول أم الثاني، فلو كان العامل المهمل هو الأول، وجب الإضمار مؤخرًا، مثل: ظنني و ظننت زيدًا عالمًا، إياه. و لو كان العامل المهمل هو الثاني: أتيت بالضمير متصلًا به أو منفصلًا عنه فتقول: ظننت و ظننته زيدًا عالمًا، أو ظننتُ و ظنّني إياه زيدًا عالمًا[2].

٣- إذا كان مطلوب العامل المهمل منصوبًا وليس عمدة في الأصل أو كان مجرورًا ففي تلك الحالة إما أن يكونَ العامل المهمل هو الأول أو الثاني، فإن كان الأول: يجب حذف الضمير منه مثل:(أَكْرَمْتُ وأكَرَمَنِيْ خالد، ومررت ومرّ بي خالد)، فلا يقال: (أكرمته وأكرمني خالدٌ، ولا مررت به ومرّ بي خالد)؛ لأنه فضلة يستغنى عنه.

وقد ورد في الشعر ذكر الضمير المنصوب أولًا، كقول الشاعر[من الطويل][3]:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ ... جهارًا فكن في الغيب أحفظَ للعهد

وألغِ أحاديثَ الوشاة فقلّما ... يحاولُ واشٍ غير هجران ذي ود

وهذا ضرورة عند الجمهور.

وإن كان العامل المهمل هو الثاني وجب ذكر ضمير المنصوب أو المجرور، مثل: (أكرمني وأكرمته خالد، ومرّ بي ومررت به خالد)، ولا يجوز حذف الضمير في الثاني، فلا يقال: (أكرمني وأكرمت خالدٌ، ولا مرّ بي ومررت خالدٌ). و قد جاء في الشعر حذف الضمير في العامل الثاني، كقول عاتكة بنت عبد المطلب[من مجزوء الكامل][4]:

بعكاظ يعشي الناظريـ ... ن إذا هم لمحوا شعاعه

والأصل لمحوه فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ.

---

(١) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على الألفية**، مرجع سابق، ١٦١/٢-١٦٢.

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ١٧٧/٢.

(٣) البيتان من الشواهد التي لم يذكر لهما قائل معين في شرح ابن عقيل،١٦٣/٢، وفي عدة السالك،٢٠٣/٢.

(٤) ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، مرجع سابق،١٦٥/٢.

مسألة : وجوب الإظهار في العامل المهمل بدل الإضمار:

" يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرًا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسّره، لكونه خبرًا في الأصل عما لا يطابق المفسِّر، كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسِّره مثنى، نحو: (أظنّ و يظناني زيدًا و عمرًا أَخَوَيْن) ، فـ (زيدًا مفعول أول لأظن و(عمرًا) معطوف عليه، و(أخوين) مفعول به ثانٍ لأظن، والياء مفعول أول ليظنان، فيحتاج إلى مفعول به ثانٍ، فلو أتيت به ضميرًا فقلت: (أظن و يظناني إياه زيدًا أخوين) فكان (إياه) مطابقًا للياء في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو (أخوين) لأنه مفرد، و(أخوَين) مثنى، فتفوت مطابقة المفسِّر للمفسَّر وذلك لا يجوز، وإن قلت: (أظن و يظناني إياهما زيدا وعمرًا أخوين) حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وذلك لكون (إياهما) مثنى وأخوين كذلك، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل، لكون المفعول الأول مفردًا وهو الياء، والمفعول الثاني غير المفرد وهو (إياهما) ولابد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: (أظنّ و يظنّاني أخا زيدًا و عمرًا أخوَين)

فـ (زيدًا و عمرًا أخوين) مفعولا أظن، والياء مفعول يظنان الأول، و (أخا) مفعوله الثاني.

وقد خرجت هذه المسألة من باب التنازع لأن كلا من العاملَين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين. وأجاز الكوفيون الإضمار مع مراعاة جانب المخبر عنه، فتقول: (أظن و يظناني إياه زيدًا و عمرًا أخوَين) وأجاز أيضا الحذف، فتقول: (أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين)"[1].

تنبيه :

قد يتعدد العامل والمعمول في أسلوب التنازع فلا يقتصر أسلوب التنازع على عاملَين متقدمَين ولا على معمول واحد ظاهر بعدهما ، بل هناك صور أخرى ومنها [2]:

١-قد يتنازع العاملان أكثرَ من معمول، نحو: (ضربتُ و أهنتُ زيدًا يومَ الخميس).

---

(١) ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، مرجع سابق ،١٦٧/٢-١٦٨.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ١٨٩/٢.

٢-وقد تكون العوامل ثلاثة متقدمة من غير أن يتعدد المعمول، نحو: (يجلس ويسمع ويكتب المتعلم) وفي هذه الحال، يجوز أن يكون معمولًا لأي منها، إلا أن البصريين يفضّلُون أن يكونَ معمولاً للأخير منها، لقربه، و الكوفيون يفضّلون الأول منها، لتقدمه، ونضمر معمولًا للآخرين.

٣-وقد تتنازع ثلاثة وقد يكون المتنازع متعددًا، كما في قوله عليه السلام:(تسبّحون وتحمدون وتكبّرون دبرَ كل صلاة ثلاثا و ثلاثين)[١].

موقف النحاة من التنازع :

سنقف بحول الله على أقوال العلماء القدماء والمحدثين ورأيهم في باب التنازع

وسنأخذ من آراء القدماء رأي ابن مضاء القرطبي وابن مالك والرضي .

١- ابن مضاء القرطبي : على الرغم من أن ابن مضاء قد بنى كتابه (الرد على النحاة) على رفض نظرية العامل إلا أننا لا نجد ما يشير إلى ذلك عند تناوله باب التنازع بل إنه أيّد ما ذهب إليه نحاة البصرة، فهو يقرُّ بعدم مخالفته للنحاة في هذا الباب إلا في قوله: (علقّت بدل أعملت)

وهو بذلك يعترف ضمناً بالعامل ويقع في التناقض.

فهو يقول في معرض حديثه عن اختلاف البصريين والكوفيين في أي الفعلين هو العامل: "ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلاً ، والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني ، وقد حملهم على أن يقولوا: (هذا جحر ضب خرب) فيخفضونه وهو للجحر المتقدم"[٢].

٢- ويرى ابن مالك أن إعمال الثاني هو الذي جاء كثيرًا في كلام العرب، واستدلّ على ذلك بقول سيبويه في التنازع: " ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومك"[٣].

---

(١) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، ١٦٨/١، رقم الحديث ٨٤٣.

(٢) ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، مرجع سابق، ١٠١.

(٣) ابن مالك، **شرح التسهيل**، مرجع سابق، ١٦٧/٢-١٦٨.

٣- و يقول الرضي: إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بالاستقراء. وكل ما جاء من أساليب التنازع في القرآن فإنما أعمل فيه الثاني وأهمل الأول، على ما هو المختار عند البصريين ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ما يطلبه عند الجميع[1].

ومن المعاصرين نعرض رأي عباس حسن وشوقي ضيف.

١- يعد عباس حسن باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطرابًا و تعقيدًا، وخضوعًا لفلسفة عقلية خيالية. ليست قوية السند بالكلام المأثور الصحيح، بل ربما كانت مناقضة له. فالاضطراب يظهر في كثرة الآراء و المذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينها أو التقريب. من ذلك أن بعضهم يجيز حذف المرفوع كالفاعل، و بعضهم لا يجيز، وفريق يجيز أن يشترك فعلان أو أكثر في فاعل واحد و فريق يمنع.

ويظهر التعقيد فيما أوجبوه مما ليس بواجب، و لا شبه واجب، فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حينًا في رأي كثرتهم فرارًا من الإضمار قبل الذكر، و متقدمًا حينًا آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما تخيلوه، ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب بلغت الغاية في القبح، لا ندري: ألها نظير في الكلام العربي، أم ليس لها نظير؟ كقولهم: (استعنتُ واستعان علي زيد به).

وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فمنها تحتيمهم التنازع في مثل: قام و ذهب محمدٌ، حيث يوجبون أن يكون الفاعل: (محمد) لأحد الفعلين، وأما فاعل الآخر فضمير، ولا يبيحون أن يكون لفظ (محمد) فاعلًا لهما، بحجة أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملَيْن على معمول واحد، ولا ندري السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا: قام محمد و ذهب فإن فاعل الفعل (ذهب) ضمير يعود على محمد فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلَين ولا يقبل غير هذا.

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب والتعقيد والتخيل الذي لا يؤيده في ظننا الفصيح المأثور(٢).

---

(١) الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، مرجع سابق،٢٢٧/١.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ٢٠١/٢-٢٠٢.

٢- ويرى د. شوقي ضيف أن أغلب صور هذا الباب من افتراضات النحاة ويقترح عدم الإبقاء عليه في درس النحو، والاكتفاء بالصيغ الواردة في الاستعمال، فيعمل الفعل الثاني ويحذف من الفعل الأول لدلالة الثاني عليه ولدلالة السياق[١].

ويذكر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ذهب إلى حذف باب التنازع والاكتفاء بالصور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى[٢].

الفصل الثالث: (الدراسة التطبيقية والدلالية)

المبحث الأول: الاشتغال في القرآن الكريم وقراءاته

دراسة تطبيقية لباب الاشتغال في القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن هو المصدر الأوّل في الاحتجاج النحوي أو توجيه الاحتمالات في المسائل اللُّغويّة بِعامّة ، وفي بيان الأرجح من الآراء النحويّة بِخاصّة. لأنه نزل بأفصح صورة للغة العربية، وقد استشهد النحاة بالقراءات القرآنية حتى وإن كانت شاذة واعتبروا بعضها تفوق في الفصاحة بعض القراءات السبعية، لذلك نجدهم يرجحون قراءة شاذة على قراءة متواترة من حيث القوة والجودة، كما سنرى ذلك عند سيبويه وغيره من النحاة.

لذلك إن شاء الله سأقوم في هذا المبحث بحصر الشواهد القرآنية المتعلقة بباب الاشتغال ودراستها من ناحية أوجه قراءاتها المتواترة والشاذة وبيان الاختلاف في دلالتها.

وقد ذكر العلماء ملاحظات مهمة على الآيات التي فيها اشتغال سأذكرها أولًا إن شاء الله ثم أذكر بعدها توجيهات القراءات القرآنية الأخرى.

---

(١) د. شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده**، ط٢، دار المعارف ١٩٨٦م، ١١٣.

(٢) مجلة المجمع، **كتاب الأصول**، ج٣، ص٢٣٩-٢٤١-٢٤٣ .

أولًا: ما ذكره النحاة من ملاحظات على الآيات التي فيها اشتغال:

١-ذكر الشيخ عضيمة -رحمه الله- في كتابه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم[١] أنه ليس في القرآن المشتغل عنه الواجب النصب، ولا الواجب الرفع.

٢-من شرط الاسم المشتغل عنه: أن يكون مختصًا لا نكرة محضة، حتى يصلح للابتداء به، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾[٢]، ليس من الاشتغال، لأن رهبانية لا تصلح للابتداء، فالجملة بعدها صفةٌ.

٣-أجاز الزمخشري[٣] وأبو حيان[٤] أن يكون المصدر مفسرًا في باب الاشتغال، فهو يجيز الاشتغال في قوله تعالى: ﴿ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[٥].

٤-نقل الشيخ عضيمة عن الرضي في شرح الكافية قوله: "وأما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه".

٥-جواب القسم لا يفسر عاملاً في باب الاشتغال، لأنه لا يعمل فيما قبل القسم.

٦-لمّا الحينية إن جُعلت حرفاً فلا يفسر جوابها فعلًا في الاشتغال، وإن جعلت ظرفًا صح معها الاشتغال، مثال ذلك: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ ﴾[٦].

٧-العامل في أسماء الشرط لا يفسره إلا فعل الشرط لا الفعل الواقع في جزاء الشرط، واسم الموصول المشبه باسم الشرط لا يفسر العاملَ فيه الخبرُ، لأنه بمنزلة الجزاء، والجزاء لا يفسر عاملاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾[٧] ، وأما إذا كان الخبر أمراً نحو: زيدًا فاضربه، فيجوز أن يفسر عاملاً، ولا يجوز أن تقول: زيدًا فتضربه على الاشتغال.

---

(١) محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، القاهرة – دار الحديث ، القسم الثالث ٢/١-٤٧.

(٢) سورة الحديد،الآية:٢٧.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (المتوفى: ٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**،ط٣، بيروت – دار الكتاب العربي ١٤٠٧ هـ ، ٣١٨/٤.

(٤) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣١٨/٤.

(٥) سورة محمد،الآية:٨.

(٦) سورة الفرقان،الآية:٣٧.

(٧) سورة البقرة،الآية:١٢٦.

قد يكون الاسم المشتغل عنه ضميراً منفصلاً، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [1] ، ﴿ وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [2] ، ﴿ فَإِيَّىَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [3].

٨-الجملة التي فعلها فعل أمر الواقعة بعد اسم بغير الفاء يختار النصب في الاسم، ويجوز فيه الابتداء، وجملة الأمر هي الخبر، فإن دخلت الفاء على فعل الأمر فإما: أن تقدرها الفاء الداخلة على الخبر، أو عاطفة.

فإن قدرتها الداخلة على الخبر، فلا يجوز أن يكون ذلك الاسم: مبتدأ، وجملة الأمر: خبرٌ، إلا إذا كان المبتدأ قد أجري مُجرى اسم الشرط.

وإن كانت الفاء عاطفة: كان ذلك الاسم مرفوعًا، إما مبتدأٌ كما أوّلها سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [4] ، وإما خبر مبتدأ محذوف، كما قيل: القمر والله فانظر إليه، أي: هذا القمر.

٩-ترجح النصب على الرفع للعطف على جملة فعلية في آيات كثيرة من القرآن الكريم.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ ﴾ [5] ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَۘ وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [6].

١٠-يقول أبو حيّان[7]: أنه مما يرجح النصب في الاشتغال عطف الجملة الفعلية على جملة المشتغل عنه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ ﴾[8] ، قال: لما كانت هذه الجملة وهي: (وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا)، بعدها جملة فعلية، كان النصب على الاشتغال أرجح من الرفع على الابتداء.

---

(١) سورة البقرة،الآية:٤٠.

(٢) سورة البقرة،الآية:٤١.

(٣) سورة العنكبوت،الآية:٥٦.

(٤) سورة المائدة،الآية٣٨.

(٥) سورة النساء،الآية:١٦٤.

(٦) سورة الأنعام،الآية:٣٦.

(٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٤٧٢/٦.

(٨) سورة الحجر،الآية:١٩.

كما أن النصب رُجح على الرفع في آيات كثيرة، رُجح الرفع على النصب في آيات كثيرة أيضاً في القرآن الكريم.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْآيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [1] ، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[2].

١١-يترجح رفع الاسم المشتغل عنه لوقوعه بعد (أما). ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [3]، ترجحت قراءة الرفع على قراءة النصب لأن الاسم المشتغل عنه وقع بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بـ : (أما).

ويستوي الوجهان إذا كانت جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [4] ، بعد قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [5] ، بجواز الرفع، والنصب في: القمر، فإذا راعيت راعيت عند العطف الجملة الكبرى: رفعت، وإن راعيت جملة الخبر وهي الجملة الفعلية: نصبت.

وبهذا نكون قد ذكرنا أهم الملاحظات التي وضعها العلماء على الآيات التي فيها الاشتغال في القرآن الكريم.

دراسة صور الاشتغال الواردة في الآيات القرآنية:

تقرر لدينا من خلال أقوال العلماء والبحث في القرآن الكريم أنه ليس في القرآن الكريم المشتغل عنه الواجب النصب، ولا الواجب الرفع.

إذًا يبقى لدينا الشواهد القرآنية التي يجوز في الاسم السابق فيها الرفع، والنصب، والرفع أرجح وجواز الوجهين مع ترجيح ، وجواز الوجهين على السواء.

---

(١) سورة آل عمران،الآية٥٨.

(٢) سورة النساء،الآية:٥٧.

(٣) سورة فصلت،الآية:١٧.

(٤) سورة يس،الآية٣٩.

(٥) سورة يس،الآية:٣٨.

أولًا: ما يجوز في الاسم السابق الرفع، والنصب، والرفع أرجح.

١-ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ ﴾[١]، ومثلها قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[٢]، فيكون اسم الموصول: {الَّذِينَ كَفَرُوا} مبتدأ، و{فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً} هي الخبر، ويجوز أيضًا أن يكون {الَّذِينَ كَفَرُوا} في محل نصب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. ولكن الرفع على الابتداء هو الراجح. وعلى اعتبار إن {الَّذِينَ كَفَرُوا} في محل نصب بفعل محذوف يكون التقدير : فأما الذين كفروا فأعذب أعذبهم.

٢-قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْأَيَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[٣].

وفي هذه الآية إعرابات ثلاث:

فيمكن أن نقول: ذلك: مبتدأ، نتلوه: الخبر ومن الآيات: حال، ومن للتبعيض، أو خبر بعد خبر، وهذا هو الإعراب الراجح. أو ذلك: مبتدأ، خبره: من الآيات، ونتلوه: حال، أو ذلك خبر لمحذوف.

ويمكن أن نضيف وجهًا آخر: وهو أن تكون ذلك: منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده، ولكن الرفع على الابتداء أفصح، لعدم وجود مرجح النصب على الاشتغال.

٣-ذكر الشيخ عضيمة -رحمه الله- شيئًا لم يذكر في كتب النحو: وهو أن الخبر إذا كان مقترناً بحرف الاستقبال رُجح الرفع في الاسم السابق على النصب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ ﴾[٤] ، وقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[٥] ، والأرجح في إعراب: (أولئك)، وإعراب: (الذين آمنوا) هو: هو: أن يكون مبتدأ، وليس من باب الاشتغال.

---

(١) سورة آل عمران،الآية:٥٦.

(٢) سورة فصلت،الآية:١٧.

(٣) سورة آل عمران،الآية:٥٨.

(٤) سورة النساء،الآية:٥٧.

(٥) سورة النساء،الآية:١٦٢.

لأن معمول ما بعد حرف الاستقبال مختَلفٌ في جواز تقديمه، فلا يجوز الاشتغال عند من منع تقديمه، إذًا فالأفضل حمل الآية على ما لا خلاف فيه .

هذا عرض للآيات التي يجوز فيها الوجهان مع ترجيح الرفع، وهناك آيات أخرى ذكرها الشيخ عضيمة، لكنها لا تخرج عن الأمثلة السابقة.

إذًا فمرجحات الرفع بالنظر إلى الشاهد القرآني هي:

١-الرفع بعد أما.

٢-الرفع قبل حرف الاستقبال.

٣-الرفع في الجملة الابتدائية.

ثانيًا : جواز الوجهين، والنصب أولى.

والذي يرجح النصب على الرفع في الشاهد القرآني عدة أشياء:

أ-أن تعطف الجملة – أي جملة الاشتغال- على جملة فعلية.

١-من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [١] ، جاء في معاني القرآن للزجاج[٢]: رسلاً منصوب من جهتين:

أجودهما: أن يكون منصوباً بفعل مضمر الذي ظهر مفسره، {وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ}، أي: قصصنا رسلاً عليك،

وجائز أن يحمل ورسلاً على معنى: ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [٣] ، أي: أرسلنا رسلاً قد قصصناهم عليك، والذي رجح النصب في هذه الآية هو العطف على جملة فعلية وهو: ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾[٤].

---

(١) سورة النساء،الآية:١٦٤.

(٢) الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: ٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، ت: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت – عالم الكتب ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ١٣٣/٢.

(٣) سورة النساء،الآية:١٦٣.

(٤) سورة النساء،الآية:١٦٣.

٢-من أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[١]، في الموتى وجهان:

-الأرجح على تقدير: يبعث الله الموتى ، فتكون في موضع نصب بفعل محذوف، فجملة: (وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ)، معطوفة على جملة فعلية أخرى.

-المرجوح: أن يكون الموتى في محل رفع مبتدأ.

٣-قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [٢] ، فريقاً منصوب بفعل محذوف يفسره: (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ). ورجح النصب لأن هذه الجملة معطوفة على جملة فعلية.

ب-لما كان الغالب في همزة الاستفهام أن تدخل على الفعل ترجح النصب:

١-من ذلك في القرآن الكريم: ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ﴾ [٣] ، يجوز في : أهؤلاء وجهان : الأرجح : أنه منصوب المحل على الاشتغال بفعل محذوف، يفسره المذكور، والتقدير: أفضل الله هؤلاء واختارهم، فيكون المفسر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، ورجح هنا إضمار الفعل لأنه وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل وهي همزة الاستفهام.

٢-ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ [٤] ، والتقدير : أنتبع بشراً منا واحداً.

جـ -مما يرجح النصب على الرفع إيهام الوصفية:

ومنه في القرآن الكريم : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [٥].

---

(١) سورة الأنعام،الآية:٣٦.

(٢) سورة الأعراف،الآية:٣٠.

(٣) سورة الأنعام،الآية:٥٣.

(٤) سورة القمر،الآية:٢٤.

(٥) سورة القمر،الآية:٤٩.

يقول سيبويه[1]: "وأما قوله -عز وجل-: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، فإنما جاء على: زيدًا ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[2] ، إلا أن القراءة لا تخالف لأنها سنة".

وجاء في المغني[3]: "وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قوله: زيدًا ضربته، ولم يرخوف إلباس المفسر بالصفة مرجحًا كما رآه بعض المتأخرين".

وفي شرح الأشموني[4]: "أن يكون رفعه يوهم وصفاً مخلاً بالمقصود، ويكون نصبه نصاً في المقصود ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، إذ النصب نصٌ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً، و(بقدر) هو: الخبر، وليس المقصود لإيهامه وجود شيء لا بقدر، لأنه غير مخلوق، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب.

وقد قرئ بالرفع لكن على أن (خلقناه) في موضع الخبر، والجملة خبر إن، وبقدر حال، (إن كلُّ شيء خلقناه) فكلُّ شيء مبتدأ، وخلقناه في موضع الخبر، والجملة خبر إن، وعلى ذلك يكون (بقدر): حال، وإنما كان النصب نصاً في المقصود، لأنه لا يمكن جعل الفعل حينئذ وصفاً، لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً".

مما سبق يتبين لنا أن مرجحات النصب التي ذكرت حسب الشاهد القرآني هي:

١-ترجيح النصب للعطف على الفاعلية.

٢-ترجيح النصب لأنه عطف على جملة الاشتغال جملة فعلية.

٣-ترجيح النصب لدفع إيهام الوصفية.

٤-ترجيح النصب لوقوع الاسم بعد همزة الاستفهام.

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ١٤٨/١.

(٢) سورة فصلت،الآية:١٧.

(٣) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط٦، دمشق - دار الفكر ١٩٨٥م، ٧٧٩/١.

(٤) الأُشْمُونِي،**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق،٤٣٣/١.

ثالثًا: جواز الوجهين على السواء

١-من ذلك عطف جملة الاشتغال على جملة ذات وجهين، وهي الجملة الكبرى التي يكون فيها الخبر جملة فعلية. مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾ [1]. بنصب (القمر): على الاشتغال، وقرئ بالرفع: على الابتداء، إن راعيت الجملة الكبرى وهي: (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا)، رفعت، وإن راعيت الجملة الصغرى وهي الخبر: (تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا)، نصبت.

٢-ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ﴾ [2]، بالنصب على الاشتغال في قراءة الجمهور وذلك لأنه رُوعي مشاكلة الجملة التي تليها وهي: يسجدان.

وقرأ أبو السمال: بالرفع مراعاة لمشاكلة الجملة الابتدائية وهي: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ).

ثانيًا:الدراسة التطبيقية على القراءات القرآنية:

والآن ننتقل إلى دراسة الآيات القرآنية من ناحية أوجه قراءاتها المتواترة والشاذة وبيان الاختلاف في دلالتها.

-قول الله عزّ وجلّ:﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[3].

-قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[4].

قرأ عيسى بن عمر الثقفي وإبراهيم بن أبي عبلة بنصب الاسم المشغول عنه في الآيتين، خلافًا للقراءة المتواترة الصحيحة التي وردت عن القراء العشرة، وقد وافقت قراءة النصب الحكم النحوي

(١) سورة يس،الآية:٣٩.

(٢) سورة الرحمن،الآية:٧.

(٣) سورة المائدة،الآية:٣٨.

(٤) سورة النور،الآية:٢.

لذلك وصفها النحاة بالقوة، فنرى سيبويه يقول فيها: وهو على ما ذكرته لك من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع[١].

واختار الفراء وجه الرفع لأن الألف واللام في قوله: والسارق والسارقة يقومان مقام (الذي) فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده، ويحسن النصب إذا أردنا سارقًا بعينه، وهذا القول اختاره الزجاج أيضًا وهو المعتمد[٢].

وخالف المبرد سيبويه في تقويته لوجه النصب، واستدل بقول الله عز وجل:

﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[٣] وقد أجمع القراء كلهم على وجه الرفع في(اللذان)، والحجة أنه ليس يُقصد به اثنان بأعيانهما زنيا فينصب، ولما كان مبهمًا وجب الرفع فيه[٤].

اختلاف الدلالة في الآية:

وجه الرفع: رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه، كأنه قيل: (فيما فرض عليكم السارق والسارقة) أي حكمهما. ووجه آخر وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبر (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما) ودخول الفاء لتضمنهما معنى الشرط، لأنّ المعنى: (الذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما)، والاسم الموصول يتضمن معنى الشرط[٥].

وجه النصب التي فضّلها سيبويه على قراءة العامة، لأنها موافقة لقاعدة النحاة من أن الاسم السابق يترجح نصبه إذا كان الفعل الواقع بعده طلبًا، ويكون الناصب لـــ(الزانية) فعلًا محذوفًا يفسره الفعل المذكور، أي: (اجلدوا الزانية والزاني).

-قوله تعالى:﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[٦].

---

(١) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، مرجع سابق ، ٢٤٦/٤.

(٢) الرازي، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتـــوفى: ٦٠٦هـــ) ، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، ط٣ ، بيروت – دار إحياء التراث العربي ١٤٢٠هـ ، ٣٥١/١١.

(٣) سورة النساء،الآية:١٦.

(٤) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، مرجع سابق، ١٧٢/٢.

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ٦٣١/١.

(٦) سورة النور،الآية:١.

قَرأ عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعيسى بن عمر الثقفي البصرِي وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي وابن أبي عبلةَ وأبو حيوة ومحبوب عن أبِي عمرٍو وأُم الدرداء سورةٌ بِالنصب فَخرِّج على إِضـــمارِ فعل أَيْ : (أتلو سورة) و(أَنزلناها) صفة[1].

وأجاز النحاس النصب على تقدير فعل محذوف:أنزلنا سورةً ، أو اُتل سورةً أنزلناها ، وتابعه في هذا ابن جني وقال بأنها منصوبة بفعل مضمر[2].

واستشهد بقول الشاعر[من المنسرح][3]:

والذئبَ أخشـــاه إن مررت به ... وحدي وأخشى الرياح والمطرا

اختلاف الدلالة في الآية:

وجه النصب: منصوبة بفعل مضمر، وتوجيه ذلك من طريقين:

أحدهما أن يكون ذلك المضمر من لفظ هذا المظهر، ويكون المظهر تفسيرًا له، وتقديره: أنزلنا سورة، فلما أضمره فسره بقوله: (أَنْزَلْنَاهَا).

والآخر أن يكون الفعل الناصب لـــ(سُورَةً) من غير لفظ الفعل بعدها، لكنه على معنى التحضيض، أي: اقرءوا سورة، أو تأملوا وتدبروا سورةً أنزلناها.

وجه الرفع: مرفوعه بالابتداء، أي: فيما يُترّل إليكم وما يتلى عليكم سورة من أمرها كذا، فالجملة بعدها في موضع رفع لأنها صفة لسورة[4].

-قوله تعالى: ﴿ إِلَيْه يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾[5].

قرأ الجمهور بالرفع: ﴿وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾ ويكون وجه الرفع على الاستئناف، أي يكون وقف على (الطيب) ويبتدأ بـــ (والعمل).

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٦/٨.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـــ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنـــها**، (د.ط)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـــ- ١٩٩٩م، ٩٩/٢.

(٣) البيت لـــ الربيع الفزاري موجود في **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـــ) بتحقيق عبد السلام هارون ،٣٨٤/٧.

(٤) ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، مرجع سابق، ١٠٠/٢.

(٥) سورة فاطر،الآية:١٠.

وقرأ عيسى الثقفي وابن أبي عبلة:﴿ إِلَيْه يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾ بنصب (العملَ الصالحَ) ، أجاز الفراء نصب الاسم المشغول عنه إذا كان هو وما بعده معطوفًا على جملة فعلية سابقة، ففي قراءة النصب يجب الوصل لأنه لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[١].

اختلاف الدلالة في الآية:

وجه الرفع: أي يرفع الكلم الطيب. يعني: يُتقبّل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالِح.

وجه النصب: بمعنى: (يرفع الله العملَ الصالِح)، ويجوز على هذا المعنى الرفع، كما جاز النصبُ لمكان الواو في أوّله[٢].

-وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٣].

قرأ الجمهور برفع: (ثمود) وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى الثقفي والمفضل والمطوعي والحسن البصري بالنصب، وقد أجاز سيبويهِ الوجهين، وقد قال بأن النصب عربي كثير والرفع أجود لأن الاسم المشغول عنه سُبق بأمَّا، و (أما) تطلب الأسماء وتمتنع عن الأفعال [٤]، وتابعه الفراء في ذلك. يقول :"القراءة برفع ثمود، قرأ بذلك عاصم، وأهل المدينة والأعمش. إلا أن الْأَعْمَش كَانَ يجري ثمود فِي كل القرآن إلا قوله: ﴿وَآتَيْنا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾[٥] ، فإنه كَانَ لا ينون، لَأنّ كتابه بغير ألف. ومن أجراها جعلها اسمًا لرجل أَوْ لجبل، ومن لم يجرها جعلها اسمًا للُأمة التي هِيَ منها وكان الحسن يقرأ:(وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) بنصب ، وهو وجه، والرفع أجود مِنْهُ، لأنَّ أمّا تطلب الأسماء، وتمتنع من الأَفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم"[٦].

اختلاف دلالة الآية:

على وجه الرفع : مرفوع بالابتداء، و(فهديناهم) خبر.

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ١٩/٩.

(٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، مصر- دار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت)، ٣٦٧/٢.

(٣) سورة فصلت،الآية:١٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٤٨/١.

(٥) سورة الإسراء،الآية:٥٩.

(٦) الفراء، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ١٤/٣.

وعلى وجه النصب: منصوب بفعل محذوف تقديره: وأما ثمود فهدينا.

-قوله تعالى:﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[1].
قرأ الجمهور بجرِّ (الأَرْضِ) عطفاً.
وقرأ السديّ بنصب (الأرضَ) وقرأها بالرفع عكرمة وعمرو بن فائد وابن عباس(والأرضُ)
وقرأ عبد الله بن مسعود: ﴿ والأرْضَ يَمْشُون عليها﴾.
ربط ابن جني قراءة الرفع والنصب بالوقف على (السموات)، ثم نبتدئ فنقول: (والأرضُ، والأرضَ)، فأما الرفع على الابتداء، والجملة بعدها خبر عنها، ووجه النصب فبفعل مضمر تقديره: يطئون الأرض.

اختلاف دلالة الآية:

يستوي في هذه الآية وجه الرفع مع وجه النصب ولا يمكن الترجيح، ويكون الأمر متعلقًا بباب الوقف والابتداء فنقف على (السموات)، ونستأنف القراءة بـــ (الأرضُ أو الأرضَ). وقراءة الجر (والأرضِ) لا وقف فيها اختياري، بل يجب الوصل، ويستبعد فيها أسلوب الاشتغال.
قال أبو الفتح: "الوقف فيمن رفع أو نصب على السماوات، ثم تبتدئ فتقول: (والأرضُ، والأرضَ) فأما الرفع للابتداء، والجملة بعدها خبر عنها، والعائد منها على الأرض (ها) من عليها، و(ها) من عنها عائدة على الآية. وأما من نصب فقال:(والأرضَ يمرون عليها) فبفعل مضمر؛ أي: يطئون الأرض، أو يدوسون الأرض، ونحو ذلك.
وعليه قراءة ابن مسعود: (يَمْشُون عليها)، فلما أضمر الفعل الناصب فسره بقوله: (يمرون عليها). والنصب هنا دليل جواز قولنا: زيد عندك وعمرًا مررت به، فهو كقولك: زيدًا مررت به في الابتداء. ومَن جر (الأرض) على قراءة الجماعة، فإن شاء وقف على (الأرض)، وإن شاء على قوله: (معرضون)"[2].

(١) سورة يوسف،الآية:١٠٥.

(٢) ابن جني، **المحتسب**، مرجع سابق، ٣٤٩/١.

-قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيناَهُ فِي إِمَامٍ مُّبِين﴾[1].

-وقوله تعـــالى: ﴿وكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[2].

قرأ الجمهور بنصب (وكلَّ) في الآيتين، وقرأ ابن السمال بالرفع فيهما.

ويرى الفراء أن قراءة أبي السمال بالرفع في (كلٌّ شيء)، هي أجود من نصبه في قراءة الجمهور، يقول الفراء:"وقوله: (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناهُ فِي إِمامٍ مُبِينٍ) القراء مجتمعونَ عَلَى نصب (كُلّ) لِمَا وقع من الفعل على راجع ذكرها. والرفع وجه جيّد قد سمعت ذلك من العرب لأن (كُلّ) بمنزلة النكرة إذا صحبها الجحد فالعرب تقول: هل أحد ضربته، وفي (كلّ) مثل هذا التأويل، ألا ترى أن معناهُ: ما من شيء إلا قد أحصيناه"[3].

والرأي نفسه في قراءة أبي السمـــال قوله تعـــالى :﴿وكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ برفع (كلٌّ) ، وقراءة الجمهور بالنصب (كلَّ إنسان) ، وقد قدم الفراء قراءة الرفع وهي شاذة على قراءة النصب، وقال بأن (كل) بمنزلة النكرة إذا صحبها الجحد، وفي (كل) مثل هذا التأويل. والأظهر النصب، وهو الاختيار لعود الفعل عليه[4].

اختلاف الدلالة في الآية:

وجه الرفع: (كُلّ) بمنزلة النكرة إذا صحبها الجحد فالعرب تقول: هل أحد ضربته، وكل في نفس التأويل، والمعنى: ما من شيء إلا قد أحصيناه.

وجه النصب: (كُلَّ) منصوب بفعل مُضْمَر تفسيره (أَحْصَيْنَاهُ كتاباً).والمعنى: (وأَحصينا كلَّ شيء أحْصَيْناه).

-قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[5].

---

(١) سورة يس،الآية:١٢.

(٢) سورة الإسراء،الآية:١٣.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، مرجع سابق، ٣٧٣/٢.

(٤) يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى:٤٦٥هـــ)، **الكامـــل في القـــراءات والأربعين الزائدة عليها**، ت: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، ط١ ، مؤسسة سما للتوزيع والنشر ١٤٢٨ هـــ - ٢٠٠٧ م، ٥٨٦/١.

(٥) سورة القمر،الآية:٤٩.

-وقوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[1].

قرأ الجمهور بنصب (كل) وقرأ ابن السمال بالرفع فيها.

وقد قدم ابن جني الرفع على النصب في هذه الآية فقال:"الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة. وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرًا عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هند زيد ضربها، ثم تدخل إن، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر.

واختار محمد بن يزيد هنا النصب، وقال: لأن تقديره إنا فعلنا كذا، وقال: فالفعل منتظر بعد إنا، فلما دل ما قبله عليه حسن إضمار. وليس هذا شيئا"[2].

وقال سيبويه:" فأما قوله عزّ وجلّ: (إنا كل شيء خَلِقْنَاهُ بِقَدَرٍ)، فإنّما هو على قوله: زيدًا ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير. وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمود فهديناهم) إلاَّ أنَّ القراءة لا تُخالَفُ، لأنّ القراءة السُّنَّةُ"[3].

وفضل الأخفش الأوسط رفع الاسم المشغول عنه ،فقال:" وأما نصب (كلّ) ففي لغة من قال (عبدَ اللهِ ضَرَبْتُه) وهو في كلام العرب كثير. وقد رفعت (كلٌّ) في لغة من رفع ورفعت على وجه آخر. قال: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ) فجعل (خَلَقْنَاهُ) من صفة الشيء"[4].

ولعل الأمر الذي يمكن أن نعلل به ظاهرة تغليب الرفع عند أبي السمال هو أنه الأصل وهو لا يحتاج إلى تقدير[5].

يقول الدكتور ابن أحمد بن علي:

"مع أن الأمر لا يستدعي هذا الترجيح، بل يستوي فيه النصب والرفع ، وكل على حسب مراده من الوجه الذي قرأ به ومصداق هذا قوله تعالى :﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ قرأ بالنصب (والقَمَرَ)

---

(١) سورة يس،الآية:٣٩.

(٢) ابن جني، المحتسب، **مرجع سابق**، ٣٠٠/٢.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، مرجع سابق، ١٤٨/١.

(٤) الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، **معاني القرآن**، ت: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة - مكتبة الخانجي ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ٥٢٩/٢.

(٥) عبد الله بن عويقل السلمي، **التوجيهات النحوية لقراءة ابن السمال العدوي**، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثاني، ذو ذو الحجة ١٤٢٧هـ، ٢٠١.

عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ، أما نافع وابن كثير وأبو عمرو وروح والحسن وأبو جعفر وابن محيصن فقرأوا بالرفع (والقمر) فالرفع والنصب في هذه الآية متواتران تواترًا قطعيًا ، ولا يمكن بهذا بحال من الأحوال الترجيح، وما ذهب إليه الفراء من أن الرفع أعجب إليه هو مردود وغير مقبول. فقراءة الرفع هي الابتداء المتعلق بالاسم المشغول عنه، وغرضه التنبيه على شأنه والتشهير به، وهذا فيه معنى التعميم، وأما من نصب فهو على معنى التأكيد والتخصيص، وكأن القراءتين تتكاملان في المعنى المراد من الآية، وهنا يتجلى قوله تعالى:﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختلافاً كثيراً﴾[1] "[2].

اختلاف دلالة الآية:

وجه الرفع: مرفوع بالابتداء واختاره أبو السمال وغيره لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

فيكون أصل الكلام: نحن كل شيء خلقناه بقدر، ثم دخلت إن فنصبت الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر.

وجه النصب: أي كل ما خلقنا فمقدور مكتوب في اللوح المحفوظ قبل وقوعه.

ونصب (كُلَّ شَيْءٍ) بفعل مضمر، والمعنى: (إنا خلقنا كل شيء خلقناه بِقَدَرٍ).

مع التنبيه على أن كلا الروايتين متواترتين سواؤ في الرفع أو النصب.

-وقوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾[3].

ذهب ابن جني إلى أن قراءة الرفع لأبي السمال في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا﴾ هي أظهر وأقوى، وعلة الترجيح لديه هنا أنه معطوف على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[4]، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر ، فكذلك قوله

---

(١) سورة النساء،الآية:٨٢.

(٢) **بحث للدكتور ابن أحمد بن علي، أسلوب الاشتغال في ضوء القراءات القرآنية، جامعة بشار الجزائر.**

(٣) سورة الرحمن،الآية:٧.

(٤) سورة الرحمن،الآية:٦.

تعالى: (وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا) جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على الجملة السابقة[1].

واتفق الجمهور على وجه النصب.

يقول صاحب البحر المحيط:" وَالسَّماءَ، بِالنَّصْبِ عَلَى الِاشْتِغَالِ، رُوعِيَ مُشَاكَلَةُ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهِ وَهِيَ يَسْجُدانِ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ: وَالسَّمَاءُ بِالرَّفْعِ، رَاعَى مُشَاكَلَةَ الْجُمْلَةِ الِابْتِدَائِيَّةِ"[2].

ويؤيد الدكتور ابن أحمد بن علي قراءة النصب فيقول:"وهو عندنا أقوى وأقوم لبيان الدلالة المترتبة عليه من وجه الرفع ، فالمقام يقتضي التأكيد والتخصيص، وإن كان لابد من الانطلاق في التأويل من توصيف التركيب، فالأولى بابن جني أن يعطف الجملة الفعلية من الآية: ﴿وَوَضَعَ المِيزَانَ﴾[3] على الجملة الفعلية (والسَّمَاءَ رَفَعَهَا)، ويكون حينئذ النصب أظهر وأقوى، ويتناسب مع مقام التأكيد والتعيين، ويُعَزِّز هذا الوجه المشهور في القراءة القرآنية عبد الله بن مسعود في الشواذ(وخَفَضَ المِيزَان)، وقراءة الجمهور بنصب الاسم المشغول عنه في الآية بعدها ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا للأَنَامِ﴾[4] فهي معطوفة على ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ والأمر هنا بَيِّنُ أَبْلَج، وقرأ أبو السمال بالرفع (والأَرْضُ وَضَعَهَا)[5].

اختلاف دلالة الآية:

وجه الرفع: (السماء) معطوفة على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: (وَالنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)، فهذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، وقوله تعالى: (وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا) جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على الجملة السابقة.

وجه النصب: (والسماءَ)، على الاشتغال، وذلك بالنظر إلى الجملة التي بعدها وهي:(يسْجُدانِ).

-قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[6].

قرأ الجمهور بنصب (الظالمين)، أما أصحاب القراءات الشاذة وهم عبد الله بن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة فقراءتهم بالرفع: (وَالظَّالِمُونَ أَعَدَّ لَهُمْ)، وقد ذكر ابن جني أن من اختار

---

(١) ابن جني، **المحتسب**، مرجع سابق، ٣٠٢/٢.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٥٦/١٠.

(٣) سورة الرحمن،الآية:٧.

(٤) سورة الرحمن،الآية:١٠.

(٥) الدكتور ابن أحمد بن علي، مرجع سابق.

(٦) سورة الإنسان،الآية:٣١.

الرفع فهو على ارتجال جملة استئنافية، كأنه قال: (الظَّالِمُونَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) لكنه مع ذلك يقدم قراءة النصب على وجه الرفع ويقول بأنها أسبق، إذ يرتبط التأويل بوصف التركيب فيقول:"ألا ترى أن معناه: يُدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين، فَلَمَا أَضْمَرَ هذا الفعل فسره بقوله: ﴿أَعَدَّ لَهُمْ عذابًا أليماً﴾ وهذا أكثر من أن يؤتى له بشاهد"(١).

وهناك قراءة شاذة أخرى تعضد وجه النصب عند الجمهور وهي قراءة عبد الله بن مسعود: (وللظَالِمِين أعَدَّ لَهم) بزيادة اللام(٢)، وهذا يدل على أن (الظالمين) متعلق بالفعل وليس بالابتداء، فالرفع هنا ضعيف، وليس باختيار حسن، لأن (الظالمون) معطوف على (يدخل من يشاء)، وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية غير حسن وغير مقبول.

ويقول الزجاج:"نصب (الظالمين) لأن قبله مَنْصُوباً. المعنى يدخل من يشاء في رحمته ويعذبُ الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا، ويكون (أَعَدَّ لَهُمْ) تفسيراً لهذَا المضمر.

وقرئت (والظالمون) ولا أرى القراءة بها، من وجهين:

أحدهما خلاف المصحف. والآخر إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع الظالمين بالابتداء.

والذي بعد الظالمين خبر الابتداء، فإن الاختيار عند النحويين البصريين النصب، يقول النحْوِيُونَ: أعطيت زيداً وعَمْراً أَعَدَدْتُ له بُرا. فيختارون النصب على معنى: وَبَرَرْتُ عَمراً وَأَبر عَمراً أعددت له بُرًا، فلا يختارون للقرآن إلا أَجْوَد الوجوه،وهذا مع موافقة المصحف"(٣).

اختلاف دلالة الآية:

وجه النصب: يكون المعنى: يُدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين، فَلَمَا أَضْمَرَ الفعل فسره بقوله: (أَعَدَّ لَهُمْ عذابًا أليماً). ويؤيد هذه الرواية قراءة عبد الله بن مسعود بزيادة لام (وللظالمين) وهذا يدل على أن (الظالمين) متعلق بالفعل وليس بالابتداء.

---

(١) ابن جني، **المحتسب**، مرجع سابق، ٣٤٤/٢.

(٢) النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) ، **إعراب القرآن**، اعتناء: عبد المنعم خليل إبراهيم،ط١، بيروت – الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ ، ٧٠/٥.

(٣) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، مرجع سابق، ٢٦٤/٥.

وجه الرفع: بالابتداء على اعتبار جملة استئنافية كأنه قال: (الظَّالِمُونَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا).

-وقوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1].

قرأ الجمهور بالرفع في: (جنات) وقرأ عاصم الجحدري وهارون قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ بنصب الاسم المشغول عنه (جناتِ).

قال الفراء:"إن شئت رفعت جنات بالاستئناف، وإن شئت بالعائد في يدخلونها. والرفع عند البصريين من جهتين: إحداهما بالابتداء والأخرى بإضمار مبتدأ،كما تقول: نعم الرجل زيد"[2].

وذكر أبو جعفر النحاس[3] أن (جنات) مكسورة التاء في هذا الوجه من القراءة الشاذة من وجهين: الأول: كُسِرَت التاء في موضع جر على البدل من (الخيرات) في الآية السابقة: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ﴾[4]، الثاني: يجوز أن تكون في موضع نصب على لغة من قال: زَيْداً ضَرَبْتُه، وهذا الوجه الثاني في تعليل هذه القراءة يبين أن النحاس يَعُدُّ نصْبَ الاسم المشغول عنه لغةً من لغات العرب، وهذا الرأي – إن كان صحيحا– يمكن أن نقول بأن رفع الاسم المشغول عنه هي اللغة المقابلة للغة النصب فيه.

ويرجح الدكتور ابن أحمد بن الرفعُ لأنه يُناسبُ مقامَ التعميم، فكلمة (جنَّات) جاءت جَمعًا ونكِرة، وهما يدلان على معنى العموم، وأمّا من اختار النصب فكأنه قَصَدَ التأكيدَ والتخصيص[5].

اختلاف دلالة الآية:

وجه الرفع: مؤولة من وجهين: الأول: الرفع على أنها مبتدأ، وجملة(يدخلونها) الخبر، والثاني: الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي جناتٌ، وجملة (يدخلونها) صفة، وجه النصب: (جناتٍ) بالنصب ففيها وجه واحد وهو النصب على الاشتغال.

---

(١) سورة الرعد،الآية:٢٣.

(٢) النحّاس، **إعراب القرآن**، مرجع سابق، ٢٤٩/٢.

(٣) المرجع السابق، ٢٥٣/٣.

(٤) سورة فاطر،الآية:٣٢.

(٥) ابن أحمد بن علي ، مرجع سابق.

المبحث الثاني: التنازع في القرآن الكريم وقراءاته

سأقوم -إن شاء الله- في هذا المبحث بحصر الشواهد القرآنية المتعلقة بباب التنـــازع ودراســـتها، وسأبدأ بذكر ملاحظات العلماء على الآيات القرآنية الواردة في هذا الباب ثم أنتقل إلى الدراســـة التطبيقية للشواهد القرآنية مدعومة بآراء النحاة حولها.

ملاحظات العلماء على الآيات القرآنية في باب التنازع:

١-لابد من الارتباط بين العاملين المتنازعين إما بعطف أو عمل أولهما في ثانيهما، أو كون الثاني جوابًا للأول، أو أن يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما من الوجوه.

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[١].

جاء في (الكشاف)[٢]: فاعل (تبيّن) مضمر تقديره: "فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير، قال: أعلم أن الله على كل شيء قدير فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيدًا. ويجوز: فلما تبين له ما أشكل عليه، يعنى أمر إحياء الموتى. وقرأ ابن عباس رضى اللَّه عنهما: فلما تبين له على البناء للمفعول. وقرئ: قال اعلم، على لفظ الأمر: وقرأ عبد اللَّه: قيل اعلم".

ويحمل على أنه تفسير معنى لأن تفسير الإعراب أن يُقدر مضمر يعود على كيفية الإحياء التي استغربها بعد الموت، وهذا ليس من باب الإعمال -أي: ليس من باب التنازع- لأنهم نصّوا على أن العامليْن في هذا الباب لابد أن يشتركا، وأدنى ذلك بأن يكون الاشتراك بحرف العطف، حتى لا يكون الفصل معتبرًا، أو يكون العامل الثاني معمولًا للأول. وليس العامل الثاني في الآية مشركًا بينه وبين (تبين) الذي هو العامل الأول بحرف عطف ولا بغيره، ولا هو معمول لـ (تبين). جاء في المغني[٣]:"ولهذه الْقَاعِدَة أَيْضا بَطل قَول بَعضهم فِي ﴿ ئەئوئوئۇئۇئۆئۆئۈئۈ ﴾ إِن فَاعل تبين ضمير رَاجع إِلَى الْمصدر الْمَفْهُوم من أَن وصلتها بِنَاء على أَن تبين وَأعلم قد تنازعاه كَمَا فِي ضَرَبَنِي وَضربت زيدا إِذْ لَا ارتباط بَين تبين وَأعلم على أَنه لَو صَحَّ لم يحسن حمل التَّنْزِيل عَلَيْهِ لضعف الْإِضْمَار قبل الذّكر فِي بَاب التَّنَازُع حَتَّى إِن الْكُوفِيّين لَا يجيزونه الْبَتَّةَ وَضعف حذف مفعول الْعَامِل الثَّانِي إِذا أهمل كـ: ضَرَبَنِي وَضربت زيد حَتَّى إِن الْبَصرِيين لَا يجيزونه إِلَّا فِي الضَّرُورَة".

٢- لا يتقدم المتنازع فيه على العاملين.

---

(١) سورة البقرة،الآية:٢٥٩.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ٣٠٨/١.

(٣) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، مرجع سابق، ١٦١/١.

فلا يصح أن يكون من التنازع قول الله تعالى :﴿ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[1]. فقد اختلف في جواز تقدم المتنازعين وأكثر النحاة لا يرون تقدمه، وأجازه بعضهم في نحو: زيدًا ضربت وشتمت على التنازع[2].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[3] (أفمن) متعلق بـ(تعجبون) ولا يجيء فيه الإعمال، لأن من شرط الإعمال -أي التنازع- تأخر المعمول عن العوامل، وهو هنا متقدم.

٣- من شرط المتنازع فيه أن يكون قابلًا لأن يحل محله الضمير، وعليه فلا تنازع في الحال، ولا في مجرور حتى ونحوه من كل ما لا يجره الضمير.

فقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[4] جملة حالية، والعامل إما أن يكون الأمر: أرسله، أو الجواب: يرتع ويلعب، فلا يكون ذلك من باب الإعمال، لأن الحال لا تضمر، والإعمال لا بد فيه من الإضمار إذا أعمل الأول[5].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ﴾[6] فـ:(حتى) يصح أن تكون غاية، أي: إلى أن يسمع كلام الله، (فأجره إلى أن يسمع كلام الله) ويصح أن تكون للتعليل، أي: (فأجره ليسمع كلام الله)، وهي متعلقة في الحالين بـ(أجره)، ولا يصح أن يكون من باب التنازع. ومذهب الجمهور أن (حتى) لا تجر المضمر، أما من ذهب إلى أنها تجر المضمر فيصح أن تكون الآية من باب التنازع[7].

٤- لا بد من صلاحية توجه العاملين إلى المعمول من جهة المعنى.

---

(١) سورة التوبة،الآية:١٢٨.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٥/٥٣٤.

(٣) سورة النجم،الآية:٥٩-٦٢.

(٤) سورة يوسف،الآية:١٢.

(٥) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٦/٢٤٦.

(٦) سورة التوبة،الآية:٦.

(٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٥/٣٧٥.

قال تعالى:﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ﴾ [1]. أجاز المبرد في قوله:(رُطَبًا) أن يكون منصوبًا بقوله:(وَهُزِّي) أي: وهزي إليك بجزع النخلة رطبًا تساقط عليك، وعندها تكون المسألة من باب الإعمال، فحذف معمول (تساقط)، فمن قرأه بالياء من تحت فظاهر، ومن قرأه بالتاء من فوق فإن كان الفعل متعديًا جاز أن يكون من باب الإعمال، وإن كان لازمًا فليس كذلك، بسبب اختلاف متعلق (وهزي) عند ذلك والفعل اللازم[2]. وخالف الزمخشري المبرد فقال: "وعن المبرد:جواز انتصابه بهزّى وليس بذاك. فالزمخشري يرى أن الباء في بِجِذْعِ النَّخْلَةِ صلة للتأكيد، كقوله تعالى وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ أو على معنى: افعلي الهزّ به"[3].

٥- قد يختلف طلب العاملين للمعمول فيطلبه هذا فاعلًا، وذاك مفعولًا، وغير ذلك.

قال في البحر المحيط:"ولا يلزم في باب التنازع أن يستوي المتنازعان في جهة التعدي مطلقًا، بل قد يختلف الطلب، فيطلبه هذا على جهة الفاعلية وهذا على جهة المفعولية، وهذا على جهة الظرف"[4].

٦- إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بالاستقراء، وكل ما جاء من أساليب التنازع في القرآن كان على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ما يطلبه، وقال أبو حيان: "إعمال الأول لم يرد في القرآن لقلته"[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ ﴾ [6]

قال العكبري: "العامل في موضع (إن) وما عملت فيه قالوا، وهي المحكية به. ويجوز أن يكون معمولًا لقول المضاف، لأنه مصدر، وهذا يخرج على قول الكوفيين في إعمال الأول، وهو أصل ضعيف ويزداد هنا ضعفا، لأن الثاني فعل، والأول مصدر، وإعمال الفعل أقوى"[7].

---

(١) سورة مريم،الآية:٢٥.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٢٥٥/٧.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ١٣/٣.

(٤) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٣٢١/٨.

(٥) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ١٠٨/٥.

(٦) سورة آل عمران،الآية:١٨١.

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، ت: علي محمد البجاوي،(د.ط) مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه(د.ت)، ٣١٥/١.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴾ [1].

قال الزمخشري:(لما يوحى) متعلق بـــ استمع أو اخترتك[2].

ولا يجوز التعليق باخترتك لأنه من باب الأعمال فيجب أو يختار إعادة الضمير مع الثاني، فكـــان يكون فاستمع له لما يوحى فدل على أنه إعمال الثاني[3].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾ [4].

قال العكبري:"(رَسُولُ اللَّهِ): العامل فيه: (يَسْتَغْفِرْ) ولو أعمل تعالوا لقال: إلى رسول الله، أو كان ينصب"[5]. وهو موافق لأهل البصرة بذلك.

٧- العاملان المتنازعان فعلان، ووصفان، ومصدران، وثلاثة مصـــادر،وفعل ومصـــدر، وفعـــل ومصدران، وفعل ووصف، وفعل واسم فعل.

أولًا:تنازع الفعلين:

الأمثلة القرآنية التي تندرج تحت هذا القسم كثيرة ومنها:

- قوله تعالى: ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ ﴾[6]. فأعمل الثاني[7].

وقوله تعالى: ﴿ وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾[8]. (بالعشي) يتعلق بـــ:سبح ويكـــون علـــى إعمال الثاني، وهو الأولى، ويحتمل ألا يكون من باب الإعمال ويكون الذكر غير مقيـــد بهـــذين الزمانين[9].

- وقوله تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ ﴾ [1].

---

(١) سورة طه،الآية:١٣.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ٥٥/٣.

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣١٧/٧.

(٤) سورة المنافقون،الآية:٥.

(٥) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، مرجع سابق، ١٢٢٤/٢.

(٦) سورة البقرة،الآية:٦٠.

(٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٣٧٢/١.

(٨) سورة آل عمران،الآية:٤١.

(٩) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ١٤٢/٣.

وفي الله متعلق بـــ(أتحاجوني) لا بقوله وحاجه قومه والمسألة من باب الإعمال إعمال الثاني فلـــو كان متعلقًا بالأول لأضمر في الثاني ونظيره[٢] ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾[٣].

- وقوله تعالى:﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [٤].

(عليكم) متعلق بـــ(حرم) لا بـــ(أتلُ) فهو من إعمال الثاني. وقال ابن الشجري: إن علقته بأتـــل فهو جيد لأنه أسبق وهو اختيار الكوفيين فالتقدير أتل عليكم الذي حرم ربكم[٥].

- وقوله تعالى: ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ﴾[٦]

(فِي أَرْضِ اللَّه) الظاهر أنه متعلق بـــ(تأكل)، وقيل يجوز تعلقه بـــ(ذروها) فتكون المسألة من باب التنازع، وأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني.

- وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [٧].

(أَنِّي بَرِيءٌ) تنازع فيه(أُشْهِدُ) و(اشهدوا)، وأعمل فيه الثاني.

قال الرضي: "إعمال الثاني أكثر في كلامهم بالاستقراء"[٨].

ثانيًا:تنازع الوصفين:

الوصف يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل،

من ذلـــك قولـــه تعـــالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾ [٩]. (لِئَلَّا) متعلقة (بمنذرين) على إعمال الثاني والإضمار في الأول، والمعنى: (رســـلًا مبشرين لئلا يكون للناس على الله حجة ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة)[١].

---

(١) سورة الأنعام،الآية:٨٠.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٥٦٩/٤.

(٣) سورة النساء،الآية:١٧٦.

(٤) سورة الأنعام،الآية١٥١.

(٥) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٦٨٥/٤.

(٦) سورة هود،الآية:٦٤.

(٧) سورة هود،الآية:٥٤.

(٨) الرضي، **شرح الرضي للكافية**،مرجع سابق، ٢٢٧/١.

(٩) سورة النساء،الآية:١٦٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [٢].

فـــ(ما توعدون) مرفوع ببعيد عند البصريين[٣].

ثالثًا:المتنازع فعل ووصف:

ومنه قوله تعالى:﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾[٤] فـــ(الْمِحْرَاب) متعلق بـــ(يصلي) ويجوز أن يكون متعلقًا بـــ(قائم) أي: وهو قائم في المحراب، وقد تعلق بالثـــاني لأن الأقوى إعمال الثاني وليس الأول. يقول أبو حيان:" ويتعَلق: في المحراب، بقوله: يصلي، ولا يجوز أن يتعلق: بقائم، في وجه من احتمالات إعراب: يصلي، إلا في وجه واحد، وهـــو أن يكـــون: يصلي، حالًا من الضمير الذي استكن في: قائم، فيجوز. لأنه إذ ذاك يتحد العامل فيه وفي: يصلي، وهو: قائم، لأن العامل إذ ذاك في الحال هو: قائم، إذ هو العامل في ذي الحـــال، وبـــه يتعلـــق المجرور"[٥].

وقوله تعـــالى: ﴿ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾[٦] فـــ(شيئًا) منصوب بـــ(جازٍ) وهو اسم الفاعل، وهو من باب الإعمال، لأنه يطلبـــه (لا يجـــزي) و(جازٍ) فأعمل الثاني، لأنه المختار[٧].

رابعًا:المتنازعان مصدران:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [٨]

المعنى: ولكم في الأرض مستقر إلى حين ومتاع إلى حين، فأعمل الثاني لأنه المختار.

وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [٩].

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ١٤٠/٤.

(٢) سورة الأنبياء،الآية:١٠٩.

(٣) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، مرجع سابق، ٩٣٠/٢.

(٤) سورة آل عمران،الآية:٣٩.

(٥) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ١٢٩/٣.

(٦) سورة لقمان،الآية:٣٣.

(٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٤٢٤/٨.

(٨) سورة البقرة،الآية:٣٦.

(٩) سورة البقرة،الآية:٢٣٣.

{بِالْمَعْرُوف} يتعلق بـــ(رزقهن) أو (كسوتهن) على الإعمال إما للأول وإمـــا للثـــاني إن كانـــا مصدرين، ويكون (بالمعروف) في موضع الحال منهما.

وقولـــه تعـــالى: ﴿ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1] قال الزمخشرى[2]: "إن قلت بما اتصل قوله: (لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِين) قلت: هو داخل داخل في حيز الاستدراك كأنه قال: ولكنه كان تصديقًا من رب العالمين وتفصيلًا منه لا ريب في ذلك، فيكون (مِنْ رَبِّ الْعَالَمِين) متعلقًا بـــ (تصديق) و(تفصيل) ويكون (لا ريب فيه) اعتراضًـــا كما يقول: (زيد لاشك فيه كريم) .قوله: (متعلقًا بتصديق وتفصيل) إنما يعني من جهة المعنى، أما من جهة الإعراب فلا يكون إلا متعلقًا بأحدهما وهو الثاني، ويكون ذلك من باب الإعمال".

خامسًا: المتنازع ثلاثة مصادر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[3]

(للمسلمين) متعلق بـــ(بشرى) هذا من ناحية الإعراب، ومن حيث المعنى متعلق بـــ(هدى ورحمة). يعني: هدى للمسلمين ورحمة للمسلمين، كما هو بشرى للمسلمين، والمختار إعمال الأخير.

سادسًا: تنازع مصدر وفعل:

ومنه قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[4]

(عَمَّا يُشْرِكُون) تنازع فيه المصدر (سبحانه) والفعل (تعالى) والعامل فيه هو الثاني على المختار.

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾[5]

---

(١) سورة يونس،الآية:٣٧.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، مرجع سابق، ٣٤٧/٢.

(٣) سورة النحل،الآية:٨٩.

(٤) سورة يونس،الآية١٨.

(٥) سورة هود،الآية:١٠٢.

فـــ(القرى) معمول لأخذ على الإعمال، إذا تنازعه المصدر، وهو أخْذ ربك وأخَذ، فأعمل الثاني[1].

سابعًا: تنازع فعل ومصدرين:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[2] (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَة)يتعلق بـــ(أغرينا) أو بـــ(العداوة) أو بـــ (البغضاء) وهو متعلق بالأخير مع الإضمار في الأول والثاني[3].

ثامنًا: تنازع اسم فعل وفعل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [4] على أن (هاؤم) بمعنى: خذ، أي: خذوا كتابيه، فهي متسلطة على (كتابيه) بغير واسطة، وكذلك (كتابيه) معمول لـــ(اقرءوا) أي: صالحة لأن تكون مفعولًا لـــ(اقرءوا) وصالحة لأن تكون مفعولًا لـــ(هاؤم) وهي مفعول لـــ (اقرءوا) على المختار من الإعرابين.

بهذا نكون قد انتهينا من استعراض شواهد المتنازعين من القرآن الكريم، وقد رأينا أن المتنازعين في القرآن الكريم قد يكونا فعلين، وقد يكونا وصفين، وقد يكونا مصدرين وثلاثة مصادر وفعلًا ومصدرًا، وفعلًا ومصدران، وفعلًا ووصفًا، وفعلًا واسم فعل.

٨- كان المتنازع فيه في القرآن الكريم فاعلًا، ومفعولًا به، ومفعولًا لأجله، وظرفًا، وجارًّا ومجرورًا. فقد تعددت أحوال المتنازع فيه في القرآن الكريم، وسنأتي بأمثلة على كل حالة.

أولًا:المتنازع فيه الفاعل:

من ذلك قوله تعالى :﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [5]

فـــ(ما توعدون) صالحة للفاعلية للأول (قريب) والثاني (بعيد)، والمختار الثاني.

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، مرجع سابق، ٢٠٨/٦.

(٢) سورة المائدة، الآية:١٤.

(٣) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، مرجع سابق، ٤٢٨/١.

(٤) سورة الحاقة،الآية:١٩.

(٥) سورة الأنبياء،الآية:١٠٩.

قال العكبري:" و(أقريب): مبتدأ، و(ما توعدون): فاعل له لأنه قد اعتمد على الهمزة، ويخرج على قول البصريين أن يرتفع ببعيد لأنه أقرب إليه"[1].

ثانيًا: المتنازع فيه مفعول به:

كما في قوله تعالى:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[2] فـــ(سنن الذين من قبلكم) مفعول به لـــ(يهديكم)، أو مفعول به (ليبين لكم) والقول بإعمال الثاني.

والأمثلة على أن المتنازع فيه قد يكون مفعولًا به كثيرة في القرآن الكريم.

ثالثًا: المتنازع فيه مفعولًا لعامل وفاعلًا للعامل الثاني:

كما في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾[3] (يستغفر) تتعلق (برسول الله) تعلقَ الفعل بالفاعل، وتتعلق بـــ(تعالوا) تعلقَ الفعل بالمفعول، فيكون المعنى: (إذا قيل لهم تعالوا إلى رسول الله يستغفر لكم رسول الله.

رابعًا:المتنازع فيه ظرف:

مثاله قول الله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾[4] المتنازع فيه (بُكْرَةً وَأَصِيلًا).

خامسًا: المتنازع فيه مفعولًا لأجله:

كما في قوله تعـــالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾[5]

---

(١) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، مرجع سابق، ٢/٩٣٠.

(٢) سورة النساء،الآية:٢٦.

(٣) سورة المنافقون،الآية:٥.

(٤) سورة الأحزاب، الآية:٤١-٤٢.

(٥) سورة الحجرات،الآية:٢.

المعنى:(لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي لئلا تحبط أعمالكم ، ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض لئلا تحبط أعمالكم) فـ(أن تحبط أعمالكم) مفعول لأجله وهو علة لرفع الصوت فوق صوت النبي -صلى الله عليه وسلم- وعلة للجهر له بالقول، والعامل هو الثاني على المختار.

و قوله تعالى :﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾ [1]

والمعنى:(عبس لأن جاءه الأعمى وتولى لأن جاءه الأعمى) والعامل هو (تولى) الثاني.

سادسًا: المتنازع فيه يكون جارًا ومجرورًا:

وأمثلته كثيرة من القرآن الكريم منها: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ﴾ [2]

وقوله تعالى:﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ ﴾.

(١) سورة عبس،الآية:١-٢.

(٢) سورة الأعراف،الآية:٢٤.

الفصل الرابع: (الدراسة الإحصائية)

أولاً: ورود الاشتغال في القرآن الكريم:

الآيات التي فيها خلافات في أوجه القراءات:

	الآية	السورة	قراءة الجمهور	القراءات الأخرى
١	﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	سورة المائدة،الآية:٣٨.	بالرفع	قرأ عيسى بن عمر الثقفي وإبراهيم بن أبي عبلة بنصب الاسم المشغول عنه
٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	سورة النور،الآية:٢.	بالرفع	قرأ عيسى بن عمر الثقفي وإبراهيم بن أبي عبلة بنصب الاسم المشغول عنه
٣	﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾	سورة النور،الآية:١.	بالرفع	قَرأ عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعيسى بن عمر الثقفي البصرِي وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي وابن أبي عبلةَ وأبو حيوة ومحبوب عن أبِي عمرٍو وأُم الدرداء سورةٌ بِالنصب
٤	﴿ إِلَيْه يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾	سورة فاطر،الآية:١٠.	بالرفع	قرأ عيسى الثقفي وابن أبي عبلة بنصب (العملَ الصالحَ)
٥	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	سورة فصلت،الآية:١٧.	بالرفع	قرأ عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى الثقفي والمفضل والمطوعي والحسن البصري بالنصب
٦	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾	سورة يوسف،الآية:١٠٥.	قرأ الجمهور بجرِّ (الأَرْضِ) عطفاً	قرأ السديّ بنصب (الأرضَ) وقرأها بالرفع عكرمة وعمرو بن فائد وابن عباس(والأرضُ)
٧	﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيناَهُ فِي إِمَامٍ	سورة يس،الآية:١٢.	قرأ الجمهور	قرأ ابن السمال بالرفع فيهما

	﴿مُّبِين﴾		بنصب (وكلَّ)	
٨	﴿وكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾	سورة الإسراء،الآية:١٣.	قرأ الجمهور بنصب (وكلَّ)	قرأ ابن السمال بالرفع فيهما
٩	﴿إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	سورة القمر،الآية:٤٩.	قرأ الجمهور بنصب (كل)	قرأ ابن السمال بالرفع فيهما
١٠	﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾	سورة يس،الآية:٣٩.	قرأ الجمهور بنصب (كل)	قرأ ابن السمال بالرفع فيهما
١١	﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾	سورة الرحمن،الآية:٧.	اتفق الجمهور على وجه النصب	قرأ ابن السمال بالرفع
١٢	﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	سورة الإنسان،الآية:٣١.	قرأ الجمهور بنصب (الظالمين)	قرأ عبد الله بن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة بالرفع
١٣	﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾	سورة الرعد،الآية:٢٣.	قرأ الجمهور بالرفع في: (جنات)	قرأ عاصم الجحدري وهارون بنصب الاسم المشغول عنه (جناتِ)

صور الاشتغال في القرآن الكريم:

أولاً: الآيات التي ترجح فيها النصب على الرفع:

١-العطف على الفاعلية:

	الآية	السورة
١	﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾	سورة النساء، الآية:١٦٤.
٢	﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾	سورة الأنعام،الآية:٣٦.
٣	﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾	سورة الأعراف،الآية:٣٠.

٤	﴿ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا ﴾	سورة الحجر،الآية:١٨-١٩.
٥	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾ ﴾	سورة الحجر،الآية:٢٦-٢٧.
٦	﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ ﴾	سورة النحل،الآية:٤-٥.
٧	﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾	سورة النحل،الآية:٣٠-٣١.
٨	﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴾	سورة الإسراء،الآية:١٢.
٩	﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾	سورة الإسراء،الآية:١٣.
١٠	﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ ﴾	سورة الإسراء،الآية:١٠٥-١٠٦.
١١	﴿ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾ وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا ﴾	سورة الأنبياء،الآية:٧٣-٧٤.
١٢	﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾	سورة الحج،الآية:٣٥-٣٦.
١٣	﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾	سورة الفرقان،الآية:٣٩.
١٤	﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾	سورة يس،الآية:١٢.
١٥	﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا ﴾	سورة ق،الآية:٦-٧.
١٦	﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٤٦﴾ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْىْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ	سورة الذاريات،الآية:٤٦-٤٧.

	﴿ ﴿٤٧﴾ ﴾	
١٧	﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴿٣١﴾ ﴾	سورة الإنسان،الآية:٣١.
١٨	﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ كِتَٰبَۢا ﴿٢٩﴾ ﴾	سورة النبأ،الآية:٢٨-٢٩.
١٩	﴿ وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ ﴾	سورة النازعات،الآية:٢٩-٣٠-٣١-٣٢.
٢٠	﴿ مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ﴾	سورة عبس،الآية:١٩-٢٠.
٢١	﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ﴿٩﴾ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴿١٠﴾ ﴾	سورة الرحمن،الآية:٩-١٠.
٢٢	﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾	سورة فاطر،الآية:١٠.

٢- عطف الجملة الفعلية على جملة المشتغل عنه:

	الآية	السورة
١	﴿ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ﴾	سورة الحجر،الآية:١٩.
٢	﴿ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ﴾	سورة ق،الآية:٧.

٣- وقوع الاسم بعد همزة الاستفهام التي يغلب وقوع الفعل بعدها:

	الآية	السورة
١	﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۚ ﴾	سورة الأنعام،الآية:٥٣.
٢	﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ﴾	سورة القمر،الآية:٢٤.

٣	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾	سورة القمر،الآية:٤٩.

٤- دفع إيهام الوصفية:

	الآية	السورة
١	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾	سورة القمر،الآية:٤٩.
٢	﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾	سورة القمر،الآية:٥٢.

ثانياً: الآيات التي ترجح فيها الرفع على النصب:

	الآية	السورة
١	﴿ ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾	سورة آل عمران،الآية:٥٨.
٢	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ ﴾	سورة النساء،الآية:٥٧
٣	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ ﴾	سورة النساء،الآية:١٢٢.
٤	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾	سورة النساء،الآية:١٦٢.
٥	﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾	سورة الأنعام،الآية:٣٩.
٦	﴿ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ﴾	سورة الأنعام،الآية:١٥٣.
٧	﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾	سورة

		الأعراف،الآية:١٨٢.
٨	﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيۡكَ ﴾	سورة هود،الآية:١٠٠.
٩	﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡقُرَىٰٓ أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَعَلۡنَا لِمَهۡلِكِهِم مَّوۡعِدٗا ﴾	سورة الكهف،الآية:٥٩.
١٠	﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ ﴾	سورة الدخان،الآية:٣٧.
١١	﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾	سورة محمد،الآية:١.
١٢	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٖ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۙ كَفَّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَأَصۡلَحَ بَالَهُمۡ ﴾	سورة محمد،الآية:٢.
١٣	﴿ وَأُخۡرَىٰ لَمۡ تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهَا قَدۡ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا ﴾	سورة الفتح،الآية:٢١.
١٤	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ﴾	سورة الطور،الآية:٢١.
١٥	﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾	سورة الأعراف،الآية:١٣٢.

٢-ترجيح الرفع بعد (أما):

	الآية	السورة
١	﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾	سورة فصلت،الآية:١٧.
٢	﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمۡ عَذَابٗا شَدِيدٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾	سورة آل عمران،الآية:٥٦.

٣	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡ ﴾	سورة آل عمران،الآية:٥٧.

ثالثاً: جواز الوجهين:

	الآية	السورة
١	﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾	سورة يس،الآية:٣٨-٣٩.
٢	﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴿٦﴾ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ﴿٧﴾ ﴾	سورة الرحمن،الآية:٦-٧.

رابعاً: المحتمل للاشتغال:

	الآية	السورة
١	﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖۗ وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٢١١﴾ ﴾	سورة البقرة،الآية:٢١١.
٢	﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾ ﴾	سورة يوسف،الآية:٤.
٣	﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾	سورة محمد،الآية:٨.
٤	﴿ وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗۚ وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا ﴾	سورة الحديد،الآية:٢٧.
٥	﴿ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞ ﴾	سورة

		الصف،الآية:١٣.

وقد بلغت الآيات التي تعلقت ببحث الاشتغال ست وسبعون آية.

أما نسب صور الاشتغال في هذا البحث فجاءت كالتالي:

١-الآيات التي وردت فيها خلافات في أوجه القراءات:١٣ آية

٢-أما ورود صور الاشتغال في القرآن الكريم فكان على النحو التالي:

أولاً: الآيات التي ترجح فيها النصب على الرفع: ٢٩ آية

ثانياً: الآيات التي ترجح فيها الرفع على النصب:١٨ آية

ثالثاً: جواز الوجهين:٢ آيتان

رابعاً: المحتمل للاشتغال:٥ آيات

٣-التحليل الإحصائي:

يلاحظ مما سبق أن الآيات الواردة في باب الاشتغال وتتعلق باختلاف القراءات القرآنية قد بلغت ثلاث عشرة آية.

وأكثر صور الاشتغال وروداً في القرآن الكريم هي صورة ترجيح النصب على الرفع حيث وردت بنسبة (٥٥%)، ثم الآيات التي ترجح فيها الرفع على النصب بنسبة (٣٤%)،

ثم المحتمل للاشتغال (١٠%)، وأخيراً جواز الوجهين النصب والرفع (٤%)

و لم يرد في القرآن الكريم واجب النصب أو واجب الرفع.

وهذا يعضد قول العلماء الذين ذهبوا إلى أن باب الاشتغال أصيل في العربية ولا يمكن التخفف منه بحذفه لورود القرآن به على اختلاف قراءاته.

ثانياً: ورود صور التنازع في القرآن الكريم:

١- المتنازعان فعلان:

	الآية	السورة
١	﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ ﴾	سورة البقرة،الآية:٦٠.
٢	﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴾	سورة آل عمران،الآية:٤١.
٣	﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡيَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدًا ﴾	سورة النساء،الآية:٩
٤	﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾	سورة النساء،الآية:٢٦.
٥	﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾	سورة الأنعام،الآية:٨٠.
٦	﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴾	سورة الأنعام، الآية:٩٤.
٧	﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ ﴾	سورة الأنعام،الآية١٥١.
٨	﴿ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ ﴾	سورة هود،الآية:٦٤.
٩	﴿ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا ﴾	سورة الأعراف،الآية:١٤٥.

١٠	﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَآ ﴾	سورة الأنفال،الآية:٣١.
١١	﴿ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ﴾	سورة التوبة،الآية:٣٧.
١٢	﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾	سورة التوبة،الآية:١٢٧.
١٣	﴿ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾	سورة هود،الآية:١.
١٤	﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾	سورة هود،الآية:٥٤.
١٥	﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾	سورة هود،الآية:٩٨.
١٦	﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾	سورة يوسف،الآية:٣.
١٧	﴿ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	سورة النحل،الآية:١٢١
١٨	﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾	سورة الإسراء،الآية:١٠١.
١٩	﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾	سورة الأحزاب، الآية:٤١-٤٢.
٢٠	﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾	سورة الحجرات،الآية:٢.
٢١	﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾	سورة الجن،الآية:٧.
٢٢	﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾	سورة عبس،الآية:١-٢.
٢٣	﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	سورة الكهف،الآية:٩٦.

٢٤	﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾	سورة النساء،الآية:١٧٦.
٢٥	﴿ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ ﴾	سورة الرعد،الآية:١٣.
٢٦	﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾	سورة الجن،الآية:٤.

٢- المتنازعان وصفان:

	الآية	السورة
١	﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾	سورة النساء،الآية:١٦٥.
٢	إِنْ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ	سورة الأعراف،الآية:١٨٨.
٣	﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾	سورة الأنبياء،الآية:١٠٩.

٣- المتنازع فعل ووصف:

	الآية	السورة
١	﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾	سورة آل عمران،الآية:٣٩.
٢	﴿ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾	سورة لقمان،الآية:٣٣.

٤- المتنازعان مصدران:

	الآية	السورة
١	﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾	سورة البقرة،الآية:٣٦.

٢	﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾	سورة البقرة،الآية:٢٣٣.
٣	﴿ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	سورة يونس،الآية:٣٧.
٤	﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ﴾	سورة النور،الآية:٦.
٥	﴿ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾	سورة ق،الآية:٨.
٦	﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾	سورة الأعراف،الآية:٥٢.
٧	﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾	سورة لقمان،الآية:٣.
٨	﴿ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾	سورة النمل،الآية:٢.
٩	﴿ هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾	سورة غافر،الآية:٥٤.
١٠	﴿ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾	سورة الأنعام،الآية:٩١.
١١	﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾	سورة الجاثية،الآية:٢٠.
١٢	﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾	سورة الأعراف،الآية:٢٠٣.
١٣	﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾	سورة يوسف،الآية:١١١.
١٤	﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾	سورة النحل،الآية:٦٤.
١٥	﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	سورة آل عمران،الآية:١٣٨.
١٦	﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾	سورة يونس،الآية:٥٧.

١٧	﴿ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾	سورة النحل،الآية:١٠٢.

٥- المتنازع ثلاثة مصادر:

	الآية	السورة
١	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾	سورة النحل،الآية:٨٩.

٦- المتنازع فعل ومصدر:

	الآية	السورة
١	﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾	سورة آل عمران،الآية:١٨١.
٢	﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾	سورة هود،الآية:١٠٢.
٣	﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	سورة يونس،الآية١٨.
٤	﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾	سورة النحل،الآية:٧٠.
٥	﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾	سورة الإسراء،الآية:٤٣.
٦	﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾	سورة الأنعام،الآية:١٠٠.
٧	﴿ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	سورة الإسراء،الآية:٢.
٨	﴿ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	سورة النور،الآية:٨.

٧- المتنازع فعل ومصدران:

	الآية	السورة
١	﴿ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	سورة المائدة، الآية:١٤.

٨- المتنازع اسم فعل وفعل:

	الآية	السورة
١	﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾	سورة الحاقة،الآية:١٩.

٩- المتنازع فيه الفاعل:

	الآية	السورة
١	لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ	سورة الأنعام،الآية:٩٤.
٢	﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾	سورة الأنبياء،الآية:١٠٩.

١٠- المتنازع فيه المفعول به:

	الآية	السورة
١	﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡيَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدًا ﴾	سورة النساء، الآية:٩.

٢	﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾	سورة النساء،الآية:٢٦.
٣	﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ﴾	سورة الأنفال،الآية:٣١.
٤	﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾	سورة هود،الآية:٩٨.
٥	﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾	سورة هود،الآية:١٠٢.
٦	﴿ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ ﴾	سورة الرعد،الآية:١٣.
٧	﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾	سورة النحل،الآية:٧٠.
٨	﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	سورة الكهف،الآية:٩٦.
٩	﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾	سورة مريم،الآية:٢٥.
١٠	﴿ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾	سورة لقمان،الآية:٣٣.
١١	﴿ فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ ﴾	سورة السجدة،الآية:١٤.
١٢	﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	سورة الحاقة،الآية:١٩.
١٣	﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾	سورة الجن،الآية:٧.
١٤	﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾	سورة آل عمران،الآية:١٨١.

١١- الأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً:

	الآية	السورة
١	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾	سورة المنافقون،الآية:٥.

١٢- المتنازع فيه ظرف:

	الآية	السورة
١	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾	سورة الأحزاب،الآية:٤١.

١٣- المتنازع فيه مفعول لأجله:

	الآية	السورة
١	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾	سورة الحجرات،الآية:٢.
٢	﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ﴾	سورة عبس،الآية:١.

١٤- المتنازع فيه جار ومجرور:

	الآية	السورة
١	﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾	سورة البقرة،الآية:٣٦.

٢	﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ ﴾	سورة البقرة،الآية:٦٠.
٣	﴿ وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾	سورة البقرة،الآية:٢٣٣.
٤	﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴾	سورة آل عمران،الآية:٤١.
٥	﴿ فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ ﴾	سورة آل عمران،الآية:٣٩.
٦	﴿ رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ ﴾	سورة النساء،الآية:١٦٥
٧	﴿ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	سورة المائدة،الآية:١٤.
٨	﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِ ﴾	سورة الأنعام،الآية:٨٠.
٩	﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾	سورة الأنعام،الآية:١٥١.
١٠	﴿ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِ ﴾	سورة هود،الآية:٦٤.
١١	﴿ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا ﴾	سورة الأعراف،الآية:١٤٥.
١٢	﴿ إِنۡ أَنَآ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾	سورة الأعراف،الآية:١٨٨.
١٣	﴿ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ﴾	سورة التوبة،الآية:٣٧.
١٤	﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾	سورة التوبة،الآية:١٢٧.
١٥	﴿ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ	سورة يونس،الآية:٣٧.

	﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	
١٦	﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾	سورة هود،الآية:١.
١٧	﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾	سورة يوسف،الآية:٣
١٨	﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	سورة النحل،الآية:١.
١٩	﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾	سورة الإسراء،الآية:٤٣.
٢٠	﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾	سورة النحل،الآية:٨٩.
٢١	﴿ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِۦ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	سورة النحل،الآية:١٢١.
٢٢	﴿ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	سورة الإسرء،الآية:٢.
٢٣	﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾	سورة النور،الآية:٦.
٢٤	﴿ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	سورة النور،الآية:٨.
٢٥	﴿ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾	سورة ق،الآية:٨.

٢-الوصف الإحصائي:

جاءت نسب صور التنازع في هذا البحث كالتالي:

أولاً: المتنازعان فعلان: ٢٦ آية

ثانياً: المتنازعان وصفان: ٣ آيات

ثالثاً: المتنازع فعل ووصف: ٢ آيتان

رابعاً: المتنازعان مصدران: ١٧ آية

خامساً: المتنازع ثلاثة مصادر: ١ آية واحدة

سادساً: المتنازع فعل ومصدر: ٨ آيات

سابعاً: المتنازع فعل ومصدران: ١ آية واحدة

ثامناً: المتنازع اسم فعل وفعل: ١ آية واحدة

تاسعاً: المتنازع فيه الفاعل: ٢ آيتان

عاشراً: المتنازع فيه المفعول به: ١٤ آية

الحادي عشر: الأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً: ١ آية واحدة

الثاني عشر: المتنازع فيه ظرف: ١ آية واحدة

الثالث عشر: المتنازع فيه مفعول لأجله: ٢ آيتان

الرابع عشر: المتنازع فيه جار ومجرور: ٢٥ آية

٣-التحليل الإحصائي: يلاحظ من خلال ما سبق أن الآيات الواردة في باب التنازع بجميع صوره وصلت إلى مائة وأربع آيات، وكانت صورة تنازع الفعلين أكثر الصور وروداً في القرآن الكريم بـــــــــ (٢٧%)، تلتها صورة المتنازع فيه جار ومجرور وقد وردت بنسبة (٢٦%)، ثم صورة تنازع المصدرين (١٨%)، وبعدها صورة التنازع فيه المفعول به (١٤) مرة، ثم المتنازع فيه فعل ومصدر في (٨) آيات، وجاءت باقي الصور بنسب متقاربة ما بين (١ و ٢ %) ولا خلاف في هذه الآيات من حيث القراءات القرآنية وذلك أن مدار الخلاف بين العلماء هو أيُّ العاملين أحق بالعمل فالكوفيون يختارون الأول لسبقه والبصريون يختارون الثاني لقربه، وقد اتضح أن مذهب البصريين أصح من خلال ورود شواهد القرآن الكريم به، وهذا يردُّ أيضاً على من قال بالتخفف من هذا البحث بحذفه.

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة والنتائج:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، تم الانتهاء بعون الله تعالى من بحثي (الاشتغال والتنازع في ضوء القرآن الكريم وقراءاته)، وأسأل الله تعالى أن يكتب فيه التوفيق والنفع لي ولكل من يطلع عليه، وأن يجعله في خدمة القرآن ولغة القرآن إنه سميع مجيب.

وبحمد من الله ومنته استطاع البحث أن يصل إلى النتائج التالية:

١- فيما يتعلق بالسؤال الأول توصل البحث إلى أن الاشتغال والتنازع ليسا من صنع النحاة وإنما هما من الظواهر اللغوية العربية الفصيحة؛ إذ عند استقراء صور الاشتغال الواردة في القرآن الكريم اتضح أنها كثيرة، وتبيَّن ما يأتي:

١- أن أكثر هذه الصور وروداً هي صورة ترجيح النصب على الرفع حيث وردت بنسبة (٥٥%).

٢- ثم الآيات التي ترجح فيها الرفع على النصب بنسبة (٣٤%).

٣- ثم المحتمل للاشتغال (١٠%).

٤- وأخيراً جواز الوجهين النصب والرفع (٤%).

ولم يرد في القرآن الكريم واجب النصب أو واجب الرفع.

وأمّا التنازع فالآيات الواردة فيه كثيرة وصلت إلى مائة وأربع آيات، وتبين ما يلي:

١- أن صورة تنازع الفعلين أكثر الصور وروداً في القرآن الكريم بـــــــــ (٢٧%).

٢- تلتها صورة المتنازع فيه جار ومجرور وقد وردت بنسبة (٢٦%).

٣- ثم صورة تنازع المصدرين (١٨%).

٤- وبعدها صورة التنازع فيه المفعول به (١٤) مرة.

٥- ثم المتنازع فيه فعل ومصدر في (٨) آيات.

٦- وجاءت باقي الصور بنسب متقاربة ما بين (١ و ٢ %).

٢–وأمّا ما يتلّق بالسؤال الثاني الذي عُني البحث بالإجابة عنه، فقد توصل البحث إلى تقرير تنوع دلالة الآية القرآنية عند عرض أوجه رواياتها المختلفة في باب الاشتغال؛ وذلك من خلال عرض توجيهات النحاة لها؛ كما اتضح ذلك –على سبيل المثال لا الحصر– في قوله تعالى: :﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[1]؛ فنرى سيبويه يقول فيها: "وهو على ما ذكرته لك من القوة –أي النصب– ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع"[2]، لكن اختار الفراء وجه الرفع؛ لأن الألف واللام في قوله: والسارق والسارقة يقومان مقام (الذي) فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده، ويحسن النصب إذا أردنا سارقًا بعينه.

ثانيًا: التوصيات:

من خلال تناول الباحث لهذا الموضوع فقد تبين لي أنّ منهج النحو القرآني قد يساهم كثيرًا في تذليل الصعوبات التي تكتنفها الأمثلة النحوية التي لجأ إليها النحاة عند وضع قواعدهم النحوية؛ إذ أن بعضها بعيدة عن تناول الدراسين المعاصرين للغة العربية؛ على عكس نصوص القرآن الكريم فهي –بالإضافة إلى كونها من مظان الفصاحة الموثوق بها– في متناول أيدي الجميع قريبة إلى حياتنا اليومية.

وعليه أناشد الباحثين المعاصرين بتكثيف الجهود في إحياء منهج النحو القرآني والاعتماد عليه في دراساتهم وبحوثهم اللغوية.

---

(١) سورة المائدة،الآية:٣٨.

(٢) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، مرجع سابق ، ٢٤٦/٤.

وأخيرًا: أرجو من القارئ الكريم الدعوة لي بالتوفيق والسداد، فما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وما كان من صواب فبفضل الله وكرمه. وحسبي أنني بذلت جهدي ما استطعت، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

(١) إبراهيم مصطفى(المتوفى:١٣٨٢ه)، ١٩٩٢م، **إحياء النحو**، القاهرة ، ط٢.

(2) أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ)، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، **معجم اللغة العربية المعاصرة**- عالم الكتب، ط١.

(3) الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، **معاني القرآن**، ت: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة-مكتبة الخانجي، ط١.

(4) الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١.

(5) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١.

(٦) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل،١٤٢٢ه، **صحيح البخاري**، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١.

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، (د.ت)، **التبيان في إعراب القرآن**، ت: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه. (د.ط).

(٨) تمام حسان، ١٩٩٤م، **اللغة العربية معناها ومبناها**، المغرب - دار الثقافة.

(٩) الجرجاويّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١.

(١٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،(د.ط).

(١١) حسن موسى الشاعر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، **الكشف عن صاحب البسيط في النحو**، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، العددان ٧٧-٧٨ محرم - جمادى الآخرة، ط: السنة ٢٠.

(١٢) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، ١٤٢٠هـ، **البحر المحيط في التفسير**، ت: صدقي محمد جميل، بيروت- دار الفكر، (د.ط).

(١٣) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، ١٩٨٦م، **تذكرة النحاة**، ت: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت - مؤسسة الرسالة ،ط١.

(١٤) الرازي، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، ١٤٢٠ه، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ط٣.

(١٥) الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي،١٤١٧ –١٩٦٦، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ت: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١.

(١٦) الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: ٣١١هـ)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، **معاني القرآن وإعرابه**، ت: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت - عالم الكتب، ط١.

(١٧) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (المتوفى:٣٤٠ه)، ١٤٠١ه ١٩٨٤م، **الجمل**، ت: علي توفيق الحمد، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط١.

(١٨) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (المتوفى: ٥٣٨هـ)، ١٩٩٣م، **المفصل في صنعة الإعراب**، ت: د. علي بو ملحم، بيروت - مكتبة الهلال، ط١.

(١٩) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (المتوفى: ٥٣٨هـ)، ١٤٠٧ هـ، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، بيروت - دار الكتاب العربي، ط٣.

(٢٠) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، **الكتاب**، ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة -مكتبة الخانجي، ط٣.

(٢١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، (د.ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ت: عبد الحميد هنداوي، مصر - المكتبة التوفيقية، (د.ط).

(٢٢) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى(المتوفى٧٩٠هـ)، ٢٠٠٧م، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ت: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة - جامعة أم القرى، ط١.

(٢٣) شوقي ضيف، ١٩٨٦م، **تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده**، دار المعارف، ط٢.

(٢٤) الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (المتوفى: ٣٦٠هـ) ،١٤١٣ه، **الدعاء للطبراني**، باب القول في قنوت الوتر، ت:مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١.

(٢٥) عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، (د.ت)، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط١٥.

(٢٦)عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**،ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤.

(٢٧) عبد الله بن عويقل السلمي،١٤٢٧ه، **التوجيهات النحوية لقراءة ابن السمال العدوي**، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثاني.

(٢٨) ابن عصفور، علي بن مؤمن (المتوفى٦٦٩هـ)، ١٣٩٢ه ١٩٧٢م، **المقرب**،ت: أحمد عبد الستار الجواري – عبد الله الجبوري، ط١.

(٢٩) ابن عصفور الإشبيلي(المتوفى:٦٦٩ه)، (د.ت)، **شرح جمل الزجاجي**، ت: صاحب أبو جناح، القاهرة، (د.ط).

(٣٠) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة – دار التراث، ط٢٠.

(٣١) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، **جامع الدروس العربية**، بيروت - المكتبة العصرية ، ط٢٨.

(٣٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، (د.ت)، **معاني القرآن**، ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر- دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١.

(٣٣) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي(المتوفى٦٧٢هـ)، ١٩٩٠م، **شرح التسهيل**، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الجيزة – هجر، ط١.

(٣٤) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، (د.ت)، **المقتضب**، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت - عالم الكتب، (د.ط).

(٣٥) محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، القاهرة – دار الحديث.

(٣٦) محمد محي الدين عبد الحميد، **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**،المكتبة العصرية،(د.ط).

(٣٧) المرادي ابن أم قاسم (المتوفى:٧٤٩هـ)، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ت: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة – دار الفكر العربي، ط١.

(٣٨) ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ)، **الرد على النحاة**، ت : شوقي ضيف، القاهرة - دار المعارف، ط٢.

(٣٩) ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، ١٤١٤هـ، **لسان العرب**، بيروت - دار صادر، ط٣.

(٤٠) النحّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)،١٤٢١ هـ، **إعراب القرآن**، اعتناء: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت - الكتب العلمية، ط١.

(٤١) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، ت: د.حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، بيروت - دار الفكر المعاصر،دمشق - دار الفكر، ط١.

(٤٢) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط).

(٤٣) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ)، ١٩٨٥م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: د. مازن المبارك /محمد علي حمد الله، دمشق - دار الفكر، ط٦.

(٤٤) ابن يعيش، موفق الدين (المتوفى:٦٤٣)، ٢٠٠١م، **شرح المفصل**،اعتنى به د.إميل بديع يعقوب، بيروت – دار الكتب العلمية، ط١.

(٤٥) يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى:٤٦٥هـ)، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، ت: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١.